المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

حول

مشروع قانون رقم

37.00

يقضي بالمصادقة على مخطط التنمية

الاقتصادية والاجتماعية

2004-2000

[كما وافق عليه مجلس النواب]

[في 12 ربيع الثاني 1421

موافق 15 يوليوز 2000]

مديرية التشريع والمراقبة
والعلاقات الخارجية
قسم اللجن الدائمة

الولاية التشريعية 1997-2006
السنة التشريعية الثالثة
1999-2000
دورة أبريل 2000

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع بمجلس المستشارين

المحتويات

الموضوع

- نص الرسالة الملكية الموجهة للسيد الوزير الأول بتاريخ 28 شتنبر 1999.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح أشغـــــال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط بتاريخ 4ماي 2000.....
- الجزء الأول : دراسة مشروع المخطط الخماسي بلجنة المالية والتجهيزات والتخطيط
- مقدمـــة.....
- عرض السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط
- المناقشـــة العامـــة .....
- جواب السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط
- ملحـــــق :
  - ❶ نص مشروع مخطط الخماسي .....
    [المادة الفريدة والتعديلات التي وافق عليها مجلس النواب]
  - ❷ عرض السيد الوزير الأول أمام مجلس المستشارين.....
  - ❸عرض السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط .....
  - ❹عرض وزير الاقتصاد والمالية.....
  - ❺مشاريع التعديلات المقدمة من طرف فريق الاتحاد الدستوري.....

نص الرسالة الملكية الموجهة للسيد الوزير الأول بتاريخ

28 شتنبر 1999

الرسالة الملكية

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

خديمنا الأعز الأرضى ووزيرنا الأول الأوفى السيد عبد الرحمن يوسفي،

حفظك الله ورعاك، وأمنك وسدد خطاك، ولسبيل الخير أرشدك وهداك.

وبعد، إنك لتعلم ما نوليه من فائق العناية لتثبيت دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقويتها ببلادنا، وما نهدف إليه من تعميم ثمار الرخاء على رعايانا كافة، من خلال تحقيق تنمية شاملة تستجيب لمتطلبات تأهيل الاقتصاد الوطني والارتقاء بالمستوى المادي والمعنوي للمواطنين، وتمتيع بلادنا ببنيات متينة تمكنها من مواجهة التحديات المطروحة عليها، ومن الاندماج الإيجابي في محيط عالمي يعرف تحولات عميقة ومتسارعة.

إن التنمية الشاملة التي نسعى إليها تعني الارتقاء بالبلاد في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبناء تطورها بشكل يتيح تعميم الاستفادة من ثمرات النمو على سائر مكوناتها سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أوعلى النطاق المجالي.

وعلى هذا الأساس، يتعين تصور استراتيجية تنموية مندمجة يهدف تنفيذها إلى تقوية بنيات المجتمع، وإدماج مختلف مكوناته، وتمتين نسيج وحدته، ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

أولا : النهوض بالمناطق المعوزة وإلحاقها بدينامية التنمية، وبصفة خاصة تدارك التأخر الذي يعانيه العالم القروي في مجال التجهيزات الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة تدني مستوى الدخل وانتشار الأمية ونقص الخدمات الاجتماعية.

ثانيا : إدماج الشباب، وفي مقدمته الشباب المتعلم، في مسلسل الإنتاج، سعيا لاستثمار طاقاته المتميزة، والاستفادة من مؤهلاته العالية في خدمة التنمية الاقتصادية

والاجتماعية للبلاد، بحفزه على الإبداع والابتكار والاعتماد على الذات في غـــير تـــوان أوتواكل.

ثالثـــا : إشراك المرأة في الأنشطة التنموية وتمكينها من ممارسة جميع حقوقـــها كعنصر فاعل ومؤثر في المجتمع.

رابعـــا : محاربة الفقر والتهميش والإقصاء الذي يتنافى ومبادئ ديننـــا الإســـلامي الحنيف المنبني على مجموعة من القيم الإنسانية وفي مقدمتها إشاعة التضـــامن والتـــآزر وحفظ العزة والكرامة.

إن هذا المسار لا يمكنه أن يتم إلا من خلال توجيه التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنسيقه في إطار مخططات تهدف حسب مراحل متتالية إلى التعجيل بإدراج البـــلاد فـــي المسيرة الحضارية الصناعية والعلمية والتكنولوجية المعاصرة، وذلـــك بالاعتمـــاد علـــى منهجية جديدة تتفادى الصعوبات التي واجهت التخطيـــط فـــي المـــاضي، باعتبـــاره أداة لتوضيح الرؤية، وتحقيق التغيير، وإطارا ملائما لصب اختياراتنا الإنمائية فـــي منظـــور شمولي ومنسجم، يومن الإحاطة بالعوامل المتحكمة في تطور محيطنا الداخلي والخـــارجي، ويمكن من ترتيب الأولويات، وينير مسعى الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ويساعدهم عن طريق ما ييسره من تشاور وتشارك، على اتباع أقوم المناهج، وانتقاء أنجـــع الســـبل لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية.

وبهذا الاعتبار، يجب أن يسمح التخطيط بتوضيح معالم الطريق، وتوجيـــه البـــلاد لنهج المسار المنشود، وذلك في إطار تقوية التوجيه نحو تدعيم دولـــة الحـــق والقـــانون، وخدمة الصالح العام، وإرساء حرية المبادرة الخاصة، وفتح الباب على مصراعيه لتفتـــق الطاقات الإبداعية.

وقد حرص المغرب على تطبيق هذه الاختيارات، عاملا على تفـــادي أي منحـــى يتنافى وقواعد الحرية سواء تعلق الأمر بالمجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتمـــاعي، وذلك تمشيا مع ما كرسته الدساتير المتعاقبة للمملكة، وإيمانا بأنه لا تنمية بغير حريـــة ولا انعتاق من التخلف بدون إذكاء روح المبادرة واستتباب الظروف الميسرة لها.

وتعميقا لهذه التوجهات، يجب أن تعتمد المنهجية الجديدة مقاربة ملائمة لإشكالية التنمية، كفيلة بتعبئة كل الطاقات المتوافرة، للإسهام في وضع مخطط خماسي يندرج في إطار استراتيجية بعيدة المدى، تؤمن لنا من الظروف ما يجعلنا نلج الألفية الثالثة إن شاء الله بتفاؤل وثبات، سلاحنا في ذلك إيماننا القوي وثقتنا الراسخة في قدرتنا على تخطي الصعوبات ورفع التحديات ثم عزمنا الأكيد على سن السياسات الهادفة، واتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير الشروط اللازمة لبلورة هذا الإيمان، وتجسيد تلك الثقة بالنفس.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي ثمرة المجهود الجماعي للأمة، فإنه يتعين على جميع الأطراف الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمنظمات الاجتماعية، أن تتحمل مسؤوليتها في ذلك، وتنهض بما يقتضى تحقيقها من واجبات.

فعلى الإدارة أن تيسر للمتدخلين الاقتصاديين والاجتماعيين ظروف العمل حتى يتسنى للقطاع الخاص، سواء الوطني أو الأجنبي، أن يضطلع بدوره المنشود في الاستثمار والإنتاج والتشغيل، بما في ذلك مساهمته في إنعاش التجهيزات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، دون أن تتخلى الدولة عن دورها الريادي والتنظيمي في تأهيل المناطق التي تعاني من نقص في هذه التجهيزات.

وإن الجماعات المحلية لمدعوة من جهتها أكثر من أي وقت مضى للقيام بما هي مطالبة به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولتمديد نشاطها حسب ما يسمح به القانون ليشمل المجالات التي تبرز فيها فعاليتها وما لها فيها من تأثير.

وهكذا، يتعين تعزيز دور الجماعات المحلية وتوسيعه لتصبح شريكا أساسيا للدولة وللفاعلين الآخرين، وتدعيم طاقات المؤسسات الجهوية والإقليمية والمحلية لتمكينها من مساهمة أكبر في التنمية.

ولابد في هذا الإطار من تعميق اللامركزية، مع تطبيق سياسة ملائمة لعدم التمركز الإداري، اعتبارا للأثر الهام الذي له في إنجاح اللامركزية.

ويجب التنبيه في هذا المجال إلى أهمية التخطيط الجهوي والمحلي في ضمان التنسيق اللازم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فعلى المؤسسات الترابية أن تصب أعمالها في تصور متكامل على مدى طويل ومتوسط بحيث تكون برمجة المشاريع التنموية الجهوية متعددة السنوات في ضوء مقاربة شمولية ومتناسقة مع المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فإننا ننتظر منه في المرحلة القادمة من تطور البلاد مساهمة جوهرية تبررها المكانة التي أصبح هذا القطاع يتبوؤها، والمجهودات التي بذلتها الدولة لتمكينه من الارتقاء وتأهيله لتحريك عجلة التنمية وتدعيمها.

ولا يخفى أن تحقيق المشروع المجتمعي الذي نسعى إليه يقتضي تعبئة شاملة لمجموع القوى الحية بالبلاد. إلا أن هذه التعبئة لا يمكن أن تتم بدون تشجيع مساهمة كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين على مختلف المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

وإننا لنود في هذا المضمار أن ننوه بالجهود الاستثمارية الحميدة التي يبذلها رعايانا الأوفياء المهاجرون خارج أرض الوطن، والتي نحثهم على مضاعفتها، لما يعود بها عليهم وعلى المغرب من نفع كثير وخير عميم.

وفي هذا السياق التعبوي الشامل يكتسي مبدأ المشاركة أهمية خاصة. وهو يقتضي مراجعة العلاقات بين الدولة والشركاء الآخرين، بحيث تسند للإدارة أدوار تتماشى والوظائف الجديدة للدولة في إطار اقتصاد متحرر. ومن ذلك تشجيع أسلوب التعاقد بين الدولة والجماعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، وسائر المساهمين، وبذل الجهود لتنمية وظيفة الاستشارة، وتوجيه المبادرات التي ترمي إلى القيام بالعمليات التنموية الاقتصادية أوالاجتماعية أو الثقافية وتشجيعها في إطار واضح ومسؤول.

ومن هذا المنطلق، فإن المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والتعاونيات مدعوة لتقوم بدور هام في إطار التشارك والتعبئة المطلوبة لمواجهة تحديات معركة التنمية.

وبالنسبة للأهداف الأساسية للمخطط المقبل، فإنه يجب أن تتبلور في تلبية التطلعات المشروعة للمجتمع والمتمثلة في تحسين ظروف الحياة وتوفير وسائل العيش الكريم، وفي إرساء أسس مجتمع متوازن على المستويين الاجتماعي والمجالي، وتحديث البنيات الإنتاجية من خلال تقوية تنافسية المنتوج المغربي، ورفع مستوى التعليم والتكوين وتكييفه مع حاجيات الاقتصاد ومقتضيات التطور، مع الحفاظ على الثوابت الحضارية والثقافية لبلادنا ومقومات هويتنا العربية والإسلامية.

وإذا كان لابد من ترتيب لأولويات استراتيجية عملنا المستقبلي، فواضح أنه يتعين التطلع إلى تسريع أنساق النمو الاقتصادي، بوتيرة تمكن من تحسين ظروف عيش المواطنين وإرضاء حاجياتهم الأساسية من ضمان صحي وسكن لائق، مع الاستجابة لمتطلبات التشغيل، ولاسيما تشغيل الشباب الذي يجب أن يكون على رأس ما نحن به معتنون ومهتمون.

ومن بين الأولويات التي نعيرها فائق رعايتنا، تندرج تنمية العالم القروي التي تكتسي أهمية خاصة نظرا لما هو متطلب في هذا الميدان، وذلك من خلال سياسة هادفة لتحقيق التنمية الشاملة، وإدماج الساكنة القروية في المسار التنموي العام للبلاد، والتقليص من مختلف العجز الذي تعانيه.

وستساعد السياسات القطاعية على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتبارا لكونها تندرج في استراتيجية تنموية شمولية. ويتعلق الأمر على الخصوص بتشجيع الصادرات وتنويعها، وإنعاش السياحة، وتنمية الصيد البحري، وتحسين جودة واندماج منتوجنا الصناعي ورفع مستواه، دون إغفال تكثيف إسهامات القطاعات الأساسية الأخرى كالفلاحة والصناعة التقليدية وغيرها.

ولن يكتمل التصور الاستراتيجي لعملنا هذا دون الحرص على تحقيق التوازنات الاجتماعية، سواء تلك التي تتعلق بحماية الفئات الاجتماعية المعوزة، أو مد جسور التضامن بين الأجيال أو تلك التي تهم الحد من التفاوت الجهوي من خلال منظور بعيد المدى لإعداد التراب الوطني يرتكز على إنعاش العالم القروي، والتطوير العقلاني للمشهد

الحضري، وحماية البيئة والمحافظة عليها ضمن سياسة تحترم قواعد الاستغلال الرشـــيد لمواردنا الطبيعية، وفي طليعتها الماء الذي ما أحوجنا إلى مزيد من الحرص عليه، بحسن استهلاكه وعقلنة تدبيره.

غير أنه لبلوغ جميع المقاصد المتوخاة، لا يخفى عليك ما يكتسيه العنصر البشـــري من أهمية على جميع المستويات، باعتباره فاعلا ومستفيدا من سيرورة الاقتصاد، وكذلـــك باعتباره مفكرا ومبدعا ومربيا وحاملا لمشعل الإنسية المغربية الأصيلة في السياق الثقـافي والحضاري الذي ننتمي إليه. لذا يجب أن يشكل إصلاح النظام التربوي والتعليمي مســعى دائما ومتجددا يمكننا على الخصوص من الانخراط في مجتمـــع المعرفـــة والتكنولوجيـــا والإعلام، ومواكبة تطوره المتواتر والمتلاحق.

كما يتعين الحرص على ضمان مكانة متميزة لبلادنا في إطار تعاون مثمـــر مـــع التكتلات الجهوية والقارية، وبصفة خاصة في اتجاه بناء المجال الاقتصـــادي المغـــاربي، آخذين بعين الاعتبار التزاماتنا الدولية التي كرست اختياراتنا فيما يتعلق بالانفتاح الإيجابي على العالم الخارجي.

وبموازاة مع هذه الأهداف يتعين رفع مســـتوى الأداء الاقتصـــادي والاجتمـــاعي لأجهزة الدولة، وذلك بإصلاح الإدارة والعدل والمؤسسات العمومية، لما لذلك مـــن وقـــع حاسم على تعميق الديمقراطية، وتأهيل النسيج الاقتصادي الوطنـــي لمواكبـــة مقتضيـــات التنافسية الدولية.

وإننا متيقنون أن اعتماد التخطيط كمنهج متمـــيز لاستشـــراف المســـتقبل، وتقييـــم الحاجيات والإمكانيات، وترتيب الأولويات، ونهج أسلوب توافقي بناء مع مختلف الفرقـــاء سيمكننا، إن شاء الله، من تحقيق ما نتوق إليه من تقدم ورفعة ورخاء لهذا البلـــد الأميـــن، حتى تعم خيرات التنمية مختلف ربوعه، وتنعم بثمار رخائه كل مكونات مجتمعه.

محب جنابنا الأمثل، وزيرنا الأول،

إننا إذ نبسط لك في هذه الرسالة التي نسعد بتوجيهها إليك، آفاق منظورنا للمخطط الخماسي الذي نرى أن نستهل به الألفية الثالثة، إن شاء الله، لنحث جميع خدامنا الأوفياء في مختلف الأجهزة المعنية، على أن يولوه ما هو جدير به من عناية واهتمام، في حرص منهم على بلورة مختلف محاوره وشتى أبعاده، لتطبيقها وتنفيذها، بكل ما تقتضي من جد وحزم وعزم، وما تتطلب من نزاهة وصرامة واستقامة، مؤكدين لهم حسن ظننا بهم، وكامل عطفنا عليهم، وسابغ رضانا عنهم، وداعين لهم بدوام عون الله وتوفيقه وسداده،

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الثلاثاء 17 جمادى الثانية عام 1420هـ، الموافق 28 شتنبر سنة 1999 م.

محمد السادس

ملك المغرب

خطاب

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة افتتاح أشغال المجلس الأعلى

للإنعاش الوطني والتخطيط بتاريخ

4 ماي 2000

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة افتتاح أشغال المجلس

الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط

" الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة ،

يطيب لنا أن نلتقي بكم في هذا الجمع المبارك ونحن نفتتح به أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط ، وإنكم لتعلمون مدى الأهمية التي نوليها لهذا المجلس الذي هو بحق مؤسسة هامة أقرها دستور مملكتنا ليدعم المسلسل الديمقراطي لبلادنا ، مكرسا بذلك ثقافة الحوار والتشاور التي أصبحت تميز اختياراتنا الثابتة ورغبتنا في إشراك كل الفاعلين في بلورة الرؤية الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن المغرب من تحقيق تنمية شاملة ومستديمة .

إن الوظيفة الاستشارية لمجلسكم ، كأداة لتأكيد الممارسة الديمقراطية ، تفتح مجالا واسعا لتعبئة المجتمع بكامل شرائحه والتفافه حول القضايا التي تطرحها التنمية في بلادنا .

ومن هذا المنطلق ، وحرصا على تفعيل دور هذا المجلس ، قررنا أن نشرك إلى جانب الأعضاء المنصوص عليهم في الظهير الشريف المنظم للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط نخبة من الفاعلين الاقتصاديين والمتخصصين في ميدان المال والأعمال والتكنولوجيا المعاصرة وممثلين عن المجتمع المدني لما توخينا فيهم من قدرة على تدبير الشأن المحلي وخبرة في تأطير هياكله . ومن شأن هذا الإشراك أن يعمق رؤيتنا ويوسع دائرة الانتفاع من كفاءاتنا الوطنية .

إن الاحتكاك المباشر بين أعضاء الحكومة ومجموعة كبيرة من النواب والمستشارين على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية ، وممثلين عن الهيئات المهنية والثقافية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والاتحادات الجمعوية وذوي الخبرة ، وتدارس المشاكل والحلول أفقيا وقطاعيا من شأنه أن يساعد على بلورة حقيقة التخطيط ووضعه في إطاره الصحيح وهو المشروع الذي نطمح إلى إرساء أسسه .

حضرات السيدات والسادة ،

إن الاعتبارات الأساسية التي سبق أن بيناها ووضعنا لبناتها ورسمنا آفاقها في التوجيهات المقدمة لحكومتنا الموقرة أثناء إعداد المخطط الذي بين أيديكم ارتكزت على استراتيجية تنموية مندمجة تهدف إلى تقوية بنيات المجتمع وإدماج مختلف مكوناته وتحقيق نمو اقتصادي يواكب مستجدات التطور دون التفريط في مقدساتنا وإلغاء هويتنا .

إن النهوض بالمناطق المعوزة والحد من الفوارق الاجتماعية وتنمية العالم القروي ومحاربة الفقر والتهميش وإشراك المرأة في التنمية وتمكينها من ممارسة جميع حقوقها ، وإصلاح النظام التربوي والتعليمي وتأهيل الموارد البشرية والاعتناء بالتشغيل وإدماج الشباب ، وفي مقدمته الشباب المتعلم في المسلسل الإنتاجي ، تكون الأولويات الرئيسية التي يجب أن ينكب عليها عملنا المستقبلي في إطار مقاربة عقلانية كفيلة بتحقيق الإدماج المنشود .

إن تفعيل دور هذا المخطط وضمان نجاعته يتطلب تعبئة كل الطاقات والإمكانات ، والتنسيق بين التوجهات الوطنية والمخططات الجهوية والقطاعية وخلق تكامل بين مختلف الفاعلين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ،

وبذلك تتجلى أهمية المسؤوليات وتوزيع المهام بين الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والمالية وسائر مكونات المجتمع في تدبير التنمية ووضع أسس نجاحها .

إن الدولة تتحمل وظائف التوجيه والتنظيم والتنسيق بين مختلف الفاعلين والتحفيز على الاستثمار والتشغيل ، فهي بهذا الاعتبار مطالبة بتوفير المناخ القانوني والإداري لتضمن حسن تدبير الشأن العام وترشيد السياسة المالية وتوفير الادخار وعقلنة تسيير المرافق العمومية إضافة إلى سهرها على إعادة توزيع الثروات الوطنية انطلاقا من توفير التجهيزات والخدمات الاجتماعية وغيرها ، لاسيما للفئات المحرومة والمهمشة .

وإذا كنا نسجل بكل افتخار واعتزاز الجهود التي بذلت في سياق تدعيم دولة الحق والقانون ، فإن المجهودات المستقبلية يجب أن تنصب على استكمال إصلاح النظام القضائي وتثبيت استقلاليته وتحديث الجهاز الإداري وعقلنته حتى يتم بعث جو الثقة لدى المواطنين وغرس قيمه في نفوسهم .

وبالموازاة مع مجهود الدولة ، فإن الجماعات المحلية والهيئات الترابية تتطلع إلى مجالات أوسع للمساهمة في التنمية الاجتماعية ، الاقتصادية والثقافية .

في هذا الصدد ، فإننا نأمل من الجهة التي أسسها الدستور لدعم الديمقراطية وتوطيد اللامركزية وتوسيع مسلسل عدم التركيز الإداري أن تقوم بدور فعال في التنشيط التنموي وتنسيق التعاون بين الجماعات وتوظيف الموارد البشرية والثروات وتحسين استثمارها في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الأكثر شمولية والأنجع مردودية .

ومن هذا المنظور أصبح لزاما على المخططات الجهوية والمحلية الأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الاستراتيجية الجديدة التي دعونا حكومة جلالتنا أن تحددها لاستبدال الأساليب الظرفية بمعالجة الجفاف بسياسة عقلانية تساعد على تقوية النسيج الإنتاجي بالبادية وتنوع مصادر عيش سكانها حتى تجعلهم في مأمن من الانعكاسات السلبية لتقلبات الطقس . ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد على ضرورة صيانة ثرواتنا المائية وعقلنة وترشيد تدبيرها لما تشكله من أهمية بالغة في استراتيجياتنا المستقبلية .

حضرات السيدات والسادة ،

إن القطاع الخاص أصبح يحتل مكانة مرموقة في تنشيط الاقتصاد وتحريك عجلة التنمية ، وإن إيماننا الراسخ في جدوى نظام السوق وحرية المبادرة لم يكن

وليد ضغط العولمة بل كان دوما اختيارا ثابتا ميز سياسة والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه ، لما حباه الله من حكمة وتبصر وبعد نظر وقدرة على استباق الأحداث واستشرافها .

وتوطيدا لهذه السياسة الرشيدة ولاستثمار ما تم تحقيقه يجب متابعة هيكلة وعصرنة المؤسسات العمومية لتحسين مردوديتها ، كما نلح على مواصلة الهيكلة القطاعية وتحسين محيط المقاولة المغربية وتقوية قدرتها التنافسية حتى تمكنها من الصمود أمام إكراهات السياسة الحمائية الجمركية .

فمواجهة التحديات في هذا الميدان تلزمنا تقوية نسيجنا الإنتاجي ، وجعله يتحلى بروح الابتكار والمبادرة وسرعة التكيف مع التحولات الجهوية والدولية والمستجدات التكنولوجية ، وهذا يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية ورفع العوائق أمام فرص الاستثمار .

كما أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل هي الأخرى محركا أساسيا للتنمية ومصدرا للتشغيل .

وبهذه المناسبة ، نهيب بالحكومة وبالهيئات المحلية تشجيع حاملي

الشهادات وخريجي مراكز التكوين المهني على إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة التي أثبتت التجربة في أرجاء أخرى فعاليتها ، كما نود من القطاع البنكي الانغمار في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتشجيعه للمقاولات الصغرى والمتوسطة عن طريق تسهيل منح القروض لها وتأطيرها . وفي إطار حرصنا على تشجيع هذا النوع من المقاولات ، نتوخى التسريع بإصدار الميثاق الوطني الذي يحدد التزاماتنا تماشيا مع برامج الدولة المدعمة لها .

ولا يخفى عليكم انشغالنا بمعالجة عوائق الاستثمار حيث أسسنا ، تحت رئاستنا الفعلية ، لجنة خبراء لتحديد مواقع الخلل وتقديم الحلول الكفيلة بتبسيط الإجراءات ورفع الحواجز عن المستثمرين .

وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد مرة أخرى أن البيروقراطية الإدارية تعتبر من أكبر عوائق التنمية ، فالإدارة بإجراءاتها المعقدة وسلوكاتها الرتيبة وسوء تدبيرها للمرفق العمومي يضاف إلى ذلك انكماشها على نفسها وعجزها عن التواصل مع محيطها والاستماع لانشغالات المتعاملين معها يؤدي إلى تزايد ظواهر سلبية تتمثل على الخصوص في اللامبالاة إزاء مصالح المواطنين ، وكذلك المستثمرين وسوء

إرشادهم ، الشيء الذي ينتج عنه شلل في الحركة الاقتصادية بكاملها وبالتالي التنمية الشاملة التي نستهدفها .

حضرات السيدات والسادة ،

إن المغرب يتوفر على شبكة من الجمعيات تقوم بأنشطة متعددة اقتحمت ميادين التنمية المحلية من محاربة الأمية وتقوية البنيات التحتية ومساعدة الفئات الضعيفة وإنجاز مشاريع متنوعة تعود بالخير العميم على المستفيدين ، وهي بذلك تشكل عنصرا هاما في تجنيد الطاقات المتوفرة وفاعلا نشيطا في التنمية قوامها المشاركة الفعالة للسكان .

ومما يثلج الصدر كون هذه الجمعيات فسحت المجال واسعا للعنصر النسوي الذي أظهر كفاءة كبيرة وإرادة قوية في تدبير الشأن المحلي مما أكسب المرأة ثقة في النفس وتحقيقا للذات .

لهذا يتعين على الدولة كما على الجماعات المحلية والفاعلين الآخرين توظيف هذه الطاقات الهائلة التي يتوفر عليها المغرب والأخذ بيدها لتوضيح مسؤوليتها وتحديد ضوابطها وعقلنة تسييرها .

حضرات السيدات والسادة ،

إن نجاح هذا المخطط يتطلب روح التعبئة والمواطنة الخالصة ، كما أنه متوقف على صواب ونجاعة الآليات المسخرة لمتابعة وتقييم مراحل تنفيذه ، لهذا سنعير اهتماما خاصا لمناقشاتكم واقتراحاتكم التي ستكون ولاشك مثمرة وبناءة ، مؤكدين لكم حسن ظننا بكم وكامل عطفنا عليكم وداعين لكم بدوام عون الله وتوفيقه لتحقيق ما نسعى إليه من خير لشعبنا وتقدم لبلدنا .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته " .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،

السادة الوزراء المحترمون ،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم إلى المجلس الموقر بتقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول مشروع قانون رقم 37.00 يقضي بالمصادقة على مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004 الذي وافق عليه مجلس النواب في 12 ربيع الثاني 1421 موافق 15 يوليوز 2000.

في البداية، أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد عبد الحميد عواد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط الذي قدم عرضا مفصلا حول الخطوط العريضة لمشروع المخطط ، والسيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية الذي ركز على وسائل تمويله والى السيد رئيس اللجنة والسادة أعضاء مكتبها والسادة المستشارين المساهمين في أشغالها.

لقد تمكنت اللجنة من الاطلاع على تفاصيل الأهداف والغايات ووسائل العمل ومناهج التحليل والاسقاط المعتمدة لبلورة المشاريع، وذلك انطلاقا من التصريح الحكومي، ومن الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد الوزير الأول، والتي حددت المعالم لتسطير طريق السير، وسط الاكراهات الذاتية والموضوعية التي يتعذر تجاوزها بتحاليل مبسطة وغير مؤطرة بالمعطيات الدقيقة.

إن تحديد ورسم علاقات فعالة بين الأهداف والوسائل والاختيارات المبدئية ، واستقامة السير المخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، ليتطلب عمليات تطويع مستمرة للإمكانيات والموارد، بوتيرة متسارعة ومفتوحة على التغيير والاستبدال النوعي، في جدل مفتوح بين الهدف والوسيلة والإكراه.

إن أدوات التحليل التي اعتمدها السيد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط، أخذت خطا انتقاديا في عملها، يروم تفادي الانغلاق على الحصيلة التقنية للمعطيات مهما تكن نسبة دقتها، وعدم الاستسلام لنتائجها، عن طريق تفعيل وسائط أخرى لتنمية وتكريس الاختيارات المبدئية، وفتح المجال أمام التواصل بين الأهداف الآنية والمتوسطة والبعيدة المدى.

إن من الصعب تقنين مفهوم المخطط انطلاقا من اصطلاحات أو تعاريف مدرسية أو الاستفادة مباشرة من مقاربات مبسطة بين المخطط الحالي ، التاسع ، والمخططات السابقة.

وأكتفي هنا ببسط الخطوط العريضة للمخطط، انطلاقا من خطاب السيد الوزير الأول أمام مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 18 يوليوز2000، ومن المذكرة التقديمية للسيد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط:

مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يتكون من مادة فريدة تنص على "المصادقة" على المخطط كما هو محدد في الوثيقة المضافة إلى أصل هذه المادة، والتي تتضمن مقتضيات صيغت في فصلين.

يؤكد الأول منهما على نفس مبدأ المصادقة بعبارة [يوافق] الواردة في المادة الفريدة، وقد ادخل عليه تعديل من طرف مجلس النواب لتحديد عناصر الوثيقة المشار إليها في المادة الفريدة وهي:

الجزء الأول: التوجهات والآفاق الإجمالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

الجزء الثاني ، ويتضمن :

الباب الأول: تثمين الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية،

الباب الثاني: القطاعات المنتجة.

الباب الثالث: التنمية التحتية الاقتصادية.

الباب الرابع: الإدارة العامة.

إضافة إلى وثيقة مصاحبة حول التنمية الجهوية وبرامج الجماعات المحلية، لم ترد ضمن التعديل الذي صادق عليه مجلس النواب.

هذا ،ويلزم الفصل الثاني السلطة الحكومية المكلفة بالتخطيط بوضع تقرير حول تنفيذ المخطط يبين النتائج المنجزة والبرامج والتدابير المقررة لأجل تحقيق الأهداف المسطرة .

وفي ذلك تثبيت لمبدأ المراقبة والتتبع كأداة قانونية مواكبة لعمل المخطط.

لقد أوضح السيد الوزير الأول في مستهل العرض الذي قدم به مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004 أمام مجلس المستشارين، أن المشروع يجسد بشكل واضح مضمون التصريح الحكومي وذلك في شكل أهداف

وسياسات وبرامج، وهو إضافة إلى ذلك أداة لتوضيح الرؤيا لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وإبراز دورهم في مجال الإصلاح الذي تعرفه البلاد.

إن مشروع المخطط، جاء ليبلور التوجيهات السامية الواردة في الرسالة الملكية، بحيث تمت صياغة المخطط في إطار رؤية استراتيجية شاملة ومندمجة، ترمي على الخصوص إلى رفع مستوى مؤشرات التنمية البشرية وتحقيق توزيع مجالي أفضل للنمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، فان مشروع المخطط يسعى إلى الاستجابة لحاجيات السكان وتطلعاتهم، كما أن أهدافه تنطلق من مجموعة من اختيارات وتوجهات متكاملة فيما بينها منها :

» التوجه نحو نقص المديونية الخارجية، الذي لا يمكن أن يتم دون تعبئة حقيقية لموارد البلاد وتدعيم جهودها من أجل توفير موارد ذاتية بديلة للتمويل.

» رفع مؤشرات التنمية البشرية، الذي لا يمكن تحقيقه دون اعطاء الأولوية للعالم القروي بالزيادة في حجم التجهيزات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.

إن مشروع المخطط اعتمد سياسة مندمجة ومتكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للبلاد، ترتكز أساسا على ستة محاور، يمكن إيجازها في ما يلي:

أولا: تحسين الإطار المؤسساتي لحسن التدبير الملائم للتنمية.وذلك ب:

❶ تحديث الإدارة، حيث تضمن مشروع المخطط عددا من البرامج ذات الأولوية في المجال الإداري؛

❷ تدعيم دولة الحق والقانون و إصلاح العدل، وذلك عن طريق متابعة إصلاح وتخليق النظام القضائي في إطار احترام مقومات البلاد وقيمها الإسلامية ودعم حقوق الإنسان على مستوى التشريعات القانونية؛

❸إصلاح المؤسسات العمومية والرفع من أدائها خدمة للأهداف التنموية؛

❹ تعميق اللامركزية وعدم التمركز، وذلك مراعاة لدور الجماعة المحلية كمحرك أساسي للتنمية المحلية والجهوية، إذ ستتم مراجعة ميثاق النظام الجماعي بهدف توسيع وتسهيل ممارسة الاختصاصات المخولة للجماعات المحلية والتخفيف من الوصاية عليها.

ثانيا: تثمين الموارد البشرية و إصلاح نظام التعليم والتكوين: وقد سعى المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تم استنباط مضامينها من محتوى الميثاق الوطني الذي أعدته اللجنة الوطنية الخاصة بالتربية والتكوين.

ثالثا: التنمية القروية وتقليص الفوارق الجهوية: ويكتسي هذا المحور أولوية أساسية، لما له من صلة بالإعداد المتوازن للتراب الوطني، والتلاحم الاجتماعي، والمحافظة على الموارد الطبيعية.

رابعا: تحقيق التنمية الاجتماعية، وذلك بسن سياسة هادفة تتوخى محاربة البطالة والفقر والفوارق الاجتماعية والجهوية و الأمية في مجالات التمدرس

والسكن الاجتماعي، وفك العزلة عن المناطق النائية، وتحسين العلاجات الطبية الأساسية، وتدعيم إدماج المرأة والشباب.

خامسا: تحقيق نمو اقتصادي قوي ومحدث لمناصب الشغل من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني وتطوير الاستثمار، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير تتمثل في تطوير الإطار القانوني، وتبسيط المساطر الإدارية، وملاءمة النظام الجبائي، والبحث عن أسواق جديدة، والمحافظة على مصداقية المغرب في الأسواق المالية العالمية.

سادسا: إعداد التراب الوطني وتنظيم النسيج العمراني، بوضع تصور شمولي للتراب الوطني على المدى البعيد، وإعمال مبدإ التشاور والتوافق بين مختلف المتدخلين، يرتكز على دراسات استشرافية تراعي الاكراهات الطبيعية، ومتطلبات التنمية المستديمة.

تدخلات السادة المستشارين، أشارت إلى الظرفية التي عرض فيها مشروع المخطط على أنظار المجلس ، والى الطبيعة القانونية لمقتضياته في ضوء علاقته بالقانون المالي والقانون التنظيمي للمالية وتساءلت عن مدى درجة التنسيق والتكامل مع المخططات الجهوية والمحلية.

وتم التأكيد على أهمية التشاور والمشاركة كأداة لإقرار مشاريع قابلة للتطبيق، ومستجيبة لحاجيات البلاد والمواطنين.

وتطرق السادة المستشارون إلى الشروط التي تم فيها تحضير مشروع المخطط وطبيعة وسائل العمل وأدوات التحليل المعتمدة لوضع الإسقاطات وتحديد الأهداف.

كما تم استعراض المعيقات البنيوية على الصعيد الإداري والاقتصادي والمالي للتدليل على صعوبة تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة.

واستأثر موضوع الاستثمار والتجهيزات الأساسية بحظ وافر من النقاش على اعتبار أن التمويل يشكل عقبة أساسية ، اعتبارا للمصادر التي يقترحها المخطط والتي تتمثل في : الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص .

كما شكل العالم القروي موضوعا متميزا نظرا للخصاص الكبير الذي يعرفه على صعيد التجهيزات والحاجيات الأساسية، ولأهميته داخل أي مشروع تنموي، بشريا واقتصاديا.

السيد الوزير المكلف بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط ، تطرق إلى مراحل إعداد المشروع وما صاحبه من إكراهات، وأوضح المنهجية المتبعة في رسم معالمه انطلاقا من الأعمال التحضيرية والإحصائيات وتخطيط الأهداف المتوخاة انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

واستعرض العناصر المعتمدة في تحديد نسب التحول في المعطيات الإحصائية الحالية سواء بالنسبة للمديونية أو التشغيل أو نسبة النمو الاقتصادي، والتي اقرها مشروع المخطط .

وأكد على أهمية توطين المشاريع وإقرار رقابة قانونية لتتبع إنجازها، وأشار إلى أهمية تحديد سلسلة من التوقعات خارج المدة الزمنية للمخطط تفاديا للأخطار المحدقة بالبرامج القصيرة الأمد.

فريق الاتحاد الدستوري قدم أربعة عشرا تعديل حول المشروع [انظر الملحق] تضمنت مشاريع متنوعة كوضع تصاميم التهيئة لإنقاذ المدن العتيقة والرفع من وتيرة كهربة القرى ودعم حصة الجهات من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل على مدى سنوات المخطط.

وقد أكد السيد الوزير على عدم قبول هذه التعديلات على اعتبار أنه تم إدخال تعديلات على المشروع بمجلس النواب قدمت من طرف فرق الأغلبية[53] وفرق المعارضة [18] وأن عددا من التعديلات المقدمة ، ماهي إلا مشاريع سبق لفرق المعارضة أن تقدمت بها من قبل بمجلس النواب ، ورفضت من قبل الحكومة، وليس هناك من مستجد يدعو لقبولها الآن.

فريق الاتحاد الدستوري أعرب عن أمله في إخراج أكبر عدد ممكن من التعديلات المدرجة في بنك المشاريع إلى حيز التطبيق، واكد على تشبته بالتعديلات المقدمة .

غير أن هذه الأخيرة لم تحض بقبول اللجنة، حيث كانت نتيجة التصويت كما يلي :

الموافقون : لأحد

المعارضون : 5

المتنعون : 1

وقد ثار إشكال بخصوص طبيعة النص الأصلي الذي عرض على التصويت حيث تمت إحالة مادة فريدة مؤشر عليها بموافقة مجلس النواب إضافة إلى مجموع التعديلات التي وافق عليها والمتعلقة ببرنامج المخطط .

إن مصادقة مجلس النواب على الفصلين الذين وردا قبل مقدمة الكتاب الأول المتعلق بالتوجهات، وتشابه مضمون الفصل الأول مع مضمون المادة الفريدة والحرص على استبدال لفظة " المصادقة " ب " الموافقة " دعا عددا من المتدخلين إلى اعتبار الأمر يتعلق بخطأ مادي حيث يجب دمج هذه المقتضيات إما ضمن المادة الفريدة بإضافة فقرات جديدة أو إحداث مواد إضافية.

ويبدو أن عدم إدراج مجموع التعديلات الموافق عليها من طرف مجلس النواب في الوثائق المرفقة، كان وراء تحفظ عدد من السادة المتدخلين، حيث طالبوا باستطلاع رأي مجلس النواب في الموضوع، وقد أخذت هذه الملاحظات بعين الاعتبار وتمت الموافقة على مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــــة 2000–2004 [المادة الفريدة] كما وافق عليه مجلس النواب ب:

الموافقون : 5

المعارضون: 2

المتنعون : لا أحد .

مقرر اللجنة :

الرحيم الطور

ملخص

عرض السيد عبد الحميد عواد

الوزير المنتدب لدى الوزير

المكلف بالتوقعات

الاقتصادية والتخطيط

السيد عبد الحميد عواد

وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط :

السيد عبد الحميد عواد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط ذكر بمراحل إعداد المخطط وبالرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد الوزير الأول بتاريـــــخ 28 شتنبر 1999 ، والتي شكلت المرجعية الأساسية للمشروع ، ثم بمساهمة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وأكد على أهمية تسريع وثيرة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ، وتأهيل المغرب لينخرط في ركب الحضارة العلمية والتكنولوجية .

وأوضح أن مشروع المخطط يشتمل على جزئين : الأول يتطرق لتطوير الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، وللآفاق المستقبلية والتوجهات والأهداف الإجمالية ، ويتناول الجزء الثاني التنمية القطاعية بما في ذلك التنمية الاجتماعية وتثمين الموارد البشرية وتأهيل القطاعات المنتجة ، وتنمية التجهيزات الأساسية الاقتصادية وإصلاح الإدارة العامة ، والعدل .

كما أشار أيضا إلى الوثيقة المتعلقة بالتنمية الجهوية التي أرفقت بالمخطط وإلى مشاريع المخططات الجهوية التي يبلغ عددها 16 مخططا .

وتحدث عن المنهجية التي اعتمدت في تحضير المخطط ، انطلاقا من الإسقاطات الطويلة والمتوسطة المدى التي كونت القاعدة لإعداد الإطار الماكرو اقتصادي الذي شكل بدوره أرضية لتهيئ المذكرة التوجيهية ، وذكر السيد الوزير باليومين الدراسيين الذين خصصتهما الحكومة لدراسة الاستراتيجية العامة

وبالتوجيهات والاختيارات المقترحة والمستمدة أساسا من التوجيهات الملكية ومن البرنامج الحكومي .

هذا ، وبعد مصادقة الحكومة على المذكرة التوجيهية وعلى منهجية العمل انكبت اللجان القطاعية والموضوعاتية على دراسة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ومناقشة التوجهات والحاجيات والمشاريع والتدابير المقترحة حسب قطاعات وميادين تخصص هذه اللجن لتصل في الأخير إلى إعداد تقارير مفصلة تتضمن تحليلا للوضعية الراهنة للقطاعات التي تمت دراستها وتحديد السياسة القطاعية المقترح تبنيها .

واستنادا إلى هذه التقارير تم تحضير الصيغة الأولى لمشروع المخطط حيث تم تحديد برنامج عمل شامل ومتناسق يعكس الاختيارات والأولويات ويأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المادية والبشرية للبلاد.

وبعد مصادقة الحكومة على الصيغة المراجعة ، عرض مشروع المخطط على المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط الذي ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ، جلسته الافتتاحية يوم 4 مايو 2000 بطنجة ، والذي تابع أشغاله برئاسة السيد الوزير الأول بالرباط يومي 5 و 6 مايو 2000 ، وأصدرت اللجان المتفرعة عنه عدة توصيات أخذت بعين الاعتبار في مشروع المخطط الذي أحيل بعد ذلك قصد الموافقة على مجلس الوزراء الذي انعقد يوم 7 يونيو برئاسة جلالة الملك ، نصره الله.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن التوجهات والأهداف والبرامج الواردة في المشروع ، تمحورت حول أربع نقط أساسية :

أولا : تحسين الإطار المؤسساتي لحسن التدبير الملائم للتنمية لأجل تحقيق نمو اقتصادي قوي ومحدث لمناصب الشغل .

وأشار السيد الوزير إلى ضرورة تأهيل الاقتصاد الوطني وتطوير الاستثمار وتهييء المناخ الملائم له ، بالإضافة إلى إصلاح الإدارة وعصرنتها وتعزيز دولة الحق والقانون وإصلاح العدل والمؤسسات العمومية وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي ، ومتابعة خطة تحديث القانون المغربي وملاءمته مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ومواكبة الإصلاحات في ميدان اللامركزية باعتبار الجماعة المحلية أداة ومحركا للتنمية المحلية والجهوية ، وتدعيم آليات التشاور بين جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين .

واستعرض السيد الوزير بعض الأهداف المرقمة التي يرمي إلى تحقيقها هذا المشروع حيث سيرتفع الناتج الداخلي الإجمالي بمعدل 5 % سنويا وستنخفض نسبة جاري الديون الخارجية سنة 2004 إلى 33 % .

ثانيا : تحقيق التنمية الاجتماعية عبر تأهيل العالم القروي وتلبية الحاجيات الأساسية وتوسيع الحماية الاجتماعية وتقليص التفاوت .

في هذا الإطار أكد السيد الوزير على أهمية التنمية القروية وتقليص الفوارق الجهوية كاختيارات جوهرية لضمان الإعداد المتوازن للتراب الوطني وضمان التلاحم الاجتماعي بواسطة التقليص من الفوارق الجغرافية والفئوية ، وتحسين

المحيط الاجتماعي – الاقتصادي للإنتاج ، والمحافظة على الموارد الطبيعية ، فضلا عن تضييق الشقة بين البادية والحاضرة .

كما أشار السيد الوزير إلى بعض الأهداف المرقمة التي يرمي إلى تحقيقها هذا المشروع كرفع نسبة استفادة السكان القرويين من الماء الصالح للشرب من 38 % سنة 1999 إلى 62%سنة 2004 وخفض معدل البطالة من 14 % ، في بداية المخطط إلى 12,5 % في 2004.

ثالثا : تثمين الموارد البشرية وإصلاح نظام التعليم والتكوين .

حيث أشار السيد الوزير إلى أهمية التكوين والتعليم وتأهيل العنصر البشري في عملية تحديث البلاد وإدراجها في الثورة الإعلامية والتكنولوجية المعاصرة والتي سعى مشروع مخطط التنمية تحت تأثيرها إلى تحقيق عدة أهداف وتوجهات استنبطت مضامينها من الميثاق الوطني لإصلاح التربية والتكوين الذي أعدته اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين .

رابعا : تفعيل سياسة إعداد التراب الوطني وتنظيم النسيج العمراني .

وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف كإرساء إطار للتشاور والتوافق بين مختلف المتدخلين على أساس منظور بعيد المدى يأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الآنية والمستقبلية للتنمية ، ومتطلبات التنمية المستديمة التي تحدد معاملها في إطار ميثاق ومخطط وطنيين لإعداد التراب الوطني .

وفي الختام ، أشار السيد الوزير إلى الظهير الشريف المتعلق بالمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط الذي نص على إحداث لجنة لتتبع وتقييم المخطط منبثقة عن هذا المجلس ، وأسند مهمة تعيين أعضائها إلى السيد الوزير الأول وأوضح بأن اللجنة تتولى رفع تقرير سنوي لجلالة الملك ، نصره الله ، حول منجزات المخطط، مع تبيان الصعوبات التي تعرقل إنجاز المشاريع ، واقتراح التدابير التقويمية الملائمة .

وفي الختام أعرب السيد الوزير عن قناعته بالنقاش الهادف والبناء الذي سيساهم به مجلس المستشارين لإغناء مشروع المخطط .

المناقشة العامة

المناقشة العامة

تدخلات السادة المستشارين ، أثارت بداية ، الظرفية التي أحاطت بعملية إحالة مشروع المخطط على مجلس المستشارين .

وأكدت على أن عرض المشروع على المجلس تم قبيل نهاية الدورة البرلمانية بفترة وجيزة ومباشرة بعد إجراء القرعة الخاصة بتجديد الثلث ، وفي غمرة استعدادات الشعب المغربي . للاحتفال بعيد العرش المجيد ، علما أن إعداد المشروع استغرق ثلاث سنوات من الإعداد .

وتم التساؤل عن مضمون النص القانوني المحال من طرف مجلس النواب ، حيث تمت إحالة مادة منفردة ، مرفقة بمجموع التعديلات المصادق عليها ، بما في ذلك فصلين يتضمنان مقتضيات قانونية مرتبطة بمضمون المادة الفريدة .

هذا ، وفيما يخص الإطار القانوني المنظم لعمليات إعداد ومناقشة مشروع المخطط أشار أحد السادة المستشارين ، إلى انه وباستثناء الفصل 50 من دستور المملكة ، الذي ينظم علاقة مشروع المخطط ومشروع قانون المالية ، فإن هذا الأخير – أي الدستور – لا ينص على مقتضيات خاصة ، وكذلك القانون التنظيمي للمالية .

ولقد اعتبر متدخلون آخرون أن منهجية تحضير المشروع كلاسيكية وتقنوقراطية ، وبأنه مجرد تجميع لبرامج قطاعية مختلفة ، تغيب عنها المقاربة

الشمولية ، مما حال دون تحديد الأولويات واتخاذ قرارات استراتيجية في قضايا مختلفة .

في إطار نفس التوجه ، أكد أحد المستشارين على أن المشروع يفتقر لفلسفة واضحة بسبب تضارب توجهات مكونات الحكومة وبأنه كان على هذه الأخيرة أن تعد مذكرة تقديمية في هذا الخصوص، توضح فيها المقاربات التي ستعتمدها والاختيارات التي تنوي تبنيها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية: مبدأ تدخل الدولة ، وتحكمها في وسائل الإنتاج ، أم مبدأ انسحاب الدولة من هذه المجالات..

وأشارت بعض التدخلات إلى أن المخطط ، يربط إنجاز عدد من المشاريع المبرمجة به ، بالإصلاحات التي تروم الحكومة إنجازها في عدد من القطاعات : كالإدارة ، والتعليم ، والقضاء ... وهو ما قد يبقيها حبرا على ورق في حالة عدم إنجاز الإصلاحات المذكورة .

وتمت الدعوة إلى الاهتمام بالعنصر البشري ، وتغيير العقليات على أساس أنهما عنصران حاسمان في تفعيل البرامج المسطرة .

هذا ، ولقد اعتبر بعض المتدخلين بأن الإحصائيات التي يبني عليها المخطط توقعاته، بعيدة عن الواقع ، لأن المرتكزات التي تم الاعتماد عليها أصبحت متجاوزة.

وبأن أهم أسباب عدم دقة المعلومات وبعدها عن الواقع تعود لعدم توفر بلادنا على نظام معلوماتي، ولطغيان الهاجس الأمني على مصادر المعلومات ، وهو ما ينعكس على عملية ترتيب الأولويات .

واقترح عرض المخطط في صيغ تشريعية مقسمة إلى أبواب وفصول ومواد، لتطابق مقتضيات القانون التنظيمي للمالية ، ولتحديد اعتمادات الأداء والالتزام بدقة بالنسبة لمجموع اعتمادات الاستثمار سواء بالنسبة لمجموع الميزانية السنوية أو بالنسبة للقطاعات الوزارية، علما بأن المخطط في جوهره هو مجموعة قوانين مالية.

وتمت الإشارة إلى أن المخطط يوجد قيد التنفيذ منذ بداية سنة 2000 ، وقبل أن تتم المصادقة عليه .

وبأن أن عملية التصويت تفرض تقديمه في إطار أبواب وفصول ومواد، وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية.

وتم التطرق إلى مقتضيات المادة 24 من القانون التنظيمي للمالية التي تحصر التزامات الدولة تجاه المخططات الموافق عليها من طرف البرلمان في نطاق الحدود المعينة في قوانين المالية.

واعتبر أحد السادة المستشارين بأن هذه المقتضيات تفرغ المخطط من كل مضمون وتجعله حبرا على ورق، وتلغي كل قيمة تشريعية لنتائج التصويت كلية، خاصة وأن للحكومة الحق ، وفق القانون التنظيمي للمالية، في برمجة مشاريع خارج المخطط، وفي وقف تنفيذ مشاريع وردت به.

وتم التذكير بإقدام الحكومة على برمجة مشاريع ضمن حسابات خصوصية، وبمبالغ ضخمة [6,8مليار درهم]

في هذا الإطار أكد أحد السادة المستشارين بأن تحديد نسبة البطالة في 14 % لا يرتكز إلى أساس ، لأنه مبني فقط على المعطيات التي تم استخلاصها من طلبات الشغل الرسمية ، دون الأخذ بالاعتبار المعطيات الاجتماعية والنفسية للإنسان المغربي ، التي قد تحول أحيانا دون تقديمه لمثل هذا الطلب .

وبأن اعتبار هذه النسبة متقدمة في المدينة ، عنها في البادية اعتبار خاطئ ، لأنه لو كان الأمر كذلك ، لكان الزحف معاكسا .

كما أن تحديد معدل الاستثمار ، في 28 % ، للوصول إلى نمو نسبته 6,4 ، في نهاية المخطط لا يأخذ بعين الاعتبار حقيقة معطيات الاقتصاد المغربي ، الذي لا يزال يعاني من معوقات عديدة : كعدم ضبط القطاع غير المنظم ، وهشاشة البنيات التحتية وعدم التحكم في مؤسسات القطاع العام ، وشبه العام ...

وتمت الإشارة إلى صعوبة تخفيض حجم المديونية الخارجية من نسبة 55 إلى 33 % نظرا للمعطيات الاقتصادية القائمة.

وبخصوص تمويل المخطط ، أشار بعض المتدخلين الى أن هناك ثلاث طرق ، لإنجاز ذلك ، وهي :

- تمويل ذاتي ، بالاعتماد على الضرائب .
- الاعتماد على الجماعات المحلية .
- الاعتماد على القطاع الخاص .

فيما يخص أول مصدر للتمويل أوضح السادة المستشارون بأن المشروع لم يحدد مسيرة الضغط الجبائي ، باتجاه الارتفاع أو الاستقرار في نطاق المعدلات الحالية.

واعتماد مسطرة تمويل بسيطة ورشيدة وغير معقدة ، وذلك على اعتبار أن أسلوب الإنفاق في بلادنا يعد معوقا رئيسيا يحول دون إنجاز البرامج في أوانها .

واستكمال أوراش الإصلاح المفتوحة ، في مختلف المجالات : من تعليم ، وإدارة ، وقضاء ...

هذا ، ولقد أكد أحد المتدخلين على ضرورة خلق تعبئة مجتمعية ، بفتح اوراش وطنية كبرى يشارك فيها كل المواطنين .

وبخصوص علاقة مشروع المخطط بمشاريع قوانين المالية تم التذكير بمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 50 من الدستور ، التي لاتخول البرلمان سلطة تعديل نفقات التجهيز، والتي يصوت عليها مرة واحدة حين تصويته على مشروع المخطط.

كما تم التذكير بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي لقانون المالية ، التي تعطي للحكومة سلطة وقف تنفيذ نفقات الاستثمار إذا استلزمت الظروف ذلك.

وفي هذا الإطار ، ذكر أحد السادة المستشارين ، بان البرلمان لا يصادق على الجزء الخاص بالنفقات برمته ، وذلك على اعتبار ان مشروع قانون المالية بقسميه لا يمثل إلا الجزء الأول المتعلق بالمداخيل ،وان إدراج جدول توازن مشروع القانون المالي في الجزء الأول المتعلق بالمداخيل، والتصويت عليه برمته أو مجزءا يجعل من المستحيل تقديم تعديلات حول النفقات .

وبالنسبة للمصدر الثاني ، فقد أثيرت المشاكل المالية العديدة التي تتخبط فيها الجماعات المحلية ، حيث تستحوذ نفقات التسيير على 80 % ، من ميزانيات أغلبها ، مما يضطرها أحيانا لطلب إمدادات من الدولة ويحول دون إنجازها لمشاريع استثمارية .

وأكد السادة المستشارون بأن الاعتماد على القطاع الخاص لتمويل البرامج المسطرة بالمشروع لا ينسجم ووضعية هذا القطاع ، الذي ما فتئ يحظى بتشجيع الدولة .

وكخلاصة فإن عددا من المشاريع ستبقى معلقة خاصة وان الحكومة لن تكون ملزمة بإدراجها في قوانين المالية ، إذا لم يقع التزام القطاع الخاص بها.

وأكد السادة المستشارون على ضرورة صياغة قانون ينظم طرق الامتياز ، ليضبط التزامات كل من الدولة والقطاع الخاص في هذا الإطار.

هذا ، ولقد وقع التأكيد على ضرورة تحقيق الانسجام في ما بين المخططات الجهوية وفيما بينها وبين المخطط الوطني ، وفي هذا الإطار ذكر المتدخلون ، بأنه كان من اللازم إشراك ممثلي الجماعات المحلية في عملية تحضير مشروع المخطط .

وتم التأكيد على العلاقة الجدلية التي تربط الاقتصادي بالاجتماعي : وفي هذا الإطار أوضح السادة المستشارون بأنه لا بد من توفير حد أدنى من المتطلبات الاجتماعية للتمكن من تحقيق نمو اقتصادي .

ووقع الإلحاح على ضرورة توفير الآليات الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة بالمشروع ، وذلك بالتأكيد على ضرورة تبني الصرامة في مواجهة كل المتلاعبين .

جواب السيد الوزير المنتدب
لدى الوزير الأول المكلف
بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط

هذا وبخصوص محاور المشروع ، انصبت ملاحظات السادة المستشارين حول ما يلي :

♦إعداد الترابه الوطني وتنظيم النسيج العمراني :

أشار المتدخلون إلى أنه كان من المفيد، الاستفادة من نتائج وتوصيات الحوار الوطني في هذا الإطار عند تحضير المخطط ، وتمت الإشارة إلى النمو الفاحش لمدن القصدير، والترييف الذي تعرفه المدن....

♦تحقيق نمو اقتصادي قوي ومحدث لمناصب الشغل :

في هذا الإطار أكد السادة المستشارون على أنه، بدل التفكير في تفعيل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات كان يكفي تعزيز صندوق النهوض بتشغيل الشباب.

وتمت الإشارة إلى أن مشاريع مشاتل المقاولات، لم تلق نجاحا، بسبب تضارب الاختصاصات بين الوزارات وغياب تصور واقعي لتنميتها.

كما ذكرت المداخلات بالعوائق المالية والعملية التي تحول دون تفعيل تجربة التشغيل الذاتي، والتي تتطلب معالجتها مواكبة مستمرة على صعيد التأطير والتوجيه من طرف كل المتدخلين.

ووقع التأكيد على ضرورة البحث عن أسواق قارة، لأن النمو الاقتصادي يبقى رهينا بها.

◆تثمين الموارد البشرية وإصلاح نظام التعليم والتكوين :

تطرق المتدخلون في هذا الخصوص، إلى الصعوبات التي تعترض عملية تعميم التعليم بالبادية، وخاصة تلك التي تحول دون تمدرس الفتاة به.

ونبهوا إلى ضرورة اتخاذ تدابير من شأنها مواجهة ظاهرة العزوف عن التمدرس التي تفشت في أوساط التلاميذ .

كما تمت الإشارة إلى صعوبة تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج محاربة الأمية، وذلك لاعتبارات اقتصادية واجتماعية.

◆تحسين الإطار المؤسساتي لحسن التدبير الملائم للتنمية :

ألح المتدخلون في هذا الخصوص على ضرورة ترجمة الإصلاحات المراد إنجازها في كل من الإدارة والقضاء، إلى إجراءات مالية ملموسة.

كما أكدوا على ضرورة التعجيل بإخراج مجموعة من النصوص القانونية إلى حيز الوجود وإصلاح عدد من النصوص القائمة، لمواكبة التطورات التي يعرفها الفضاءان الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد.

في هذا الصدد، وقع التأكيد على ضرورة تعديل مدونة تحصيل الديون العمومية .

وفي الختام، أشار السادة المستشارون إلى أنه كان من الواجب على الحكومة أن تقوم بتقييم للمخططات السابقة التي عرفها المغرب، حتى تتمكن من الاستفادة من إيجابياتها، وتتجنب سلبياتها عند تحضيرها لمشروع المخطط الحالي.

بخصوص نفس المحور أشار المتدخلون إلى أنه كان من المتوقع أن يعمل مشروع المخطط، على اتخاذ تدابير مهمة للنهوض بالسياحة الداخلية والخارجية، ولضبط قطاع النقل.

وبالنسبة للتدابير التي اتخذتها لجنة تنشيط الاستثمار بإعادة النظر في توزيع الأراضي المخصصة للمشاريع الإنمائية تمت الدعوة إلى ضرورة التمييز بين المقاولات التي تعرف صعوبات مالية أو اقتصادية، وبين المشاريع الوهمية التي تستهدف المضاربة في الأراضي.

- **تحقيق التنمية الاجتماعية :**

ألح السادة المستشارون في هذا الباب، على ضرورة اعتبار محاربة البطالة من الأولويات، وذلك بالنظر لانعكاساتها السلبية على الشباب.

كما أشاروا إلى صعوبة المراهنة على الجماعات المحلية، لمعالجة مشاكل البطالة، بالنظر للإكراهات المالية العديدة التي تعاني منها

وأكدوا على أهمية إعادة انتشار العاملين في قطاع الصحة، بناء على خريطة صحية جديدة تأخذ بالاعتبار العديد من المناطق النائية.

- **التنمية القروية وتقليص الفوارق الجهوية :**

في هذا الإطار أوضح السادة المستشارون بأن العقبات التي تقف في وجه تنمية العالم القروي تتمثل أساسا في العيوب القانونية التي تكتنف العقار في بلادنا، وفي مشاكل الماء الشروب، والعزلة والجفاف، وإلى أنه من الضروري تفعيل سياسة الجهوية، بخلق برلمانات جهوية، وبتوزيع المشاريع بشكل متوازن للنهوض بالجهات الفقيرة، مع التوطين المسبق لهذه المشاريع.

السيد عبد الحميد عواد

وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط :

في جوابه على مختلف تدخلات السادة المستشارين ، تطرق السيد الوزير إلى الأسباب التي حالت دون تقديم مشروع المخطط أمام مجلس المستشارين أولا ، قبل تقديمه أمام مجلس النواب ، وقد حددها في انشغال الغرفة الثانية في دراسة مشروع القانون المالي ، في الوقت الذي كانت فيه الغرفة الأولى " في فترة راحة تقنية ".

وعن المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط ، أوضح بأن هناك توجها لتنويع تركيبته ، ليمثل من خلالها المجتمع المدني بشكل واسع إلى جانب المؤسسات العمومية ، وممثلي الجماعات المحلية : رجال الثقافة والفكر، والمال والأعمال والبنوك ، والنقابات ، حتى غير الممثلة منها بالبرلمان .

وأكد على الدور الاستشاري الذي يلعبه المجلس بالنسبة لجلالة الملك ، وإلى الإمكانيات الواسعة المتاحة لرجال السياسة في التعبير عن آرائهم داخل البرلمان.

وعن انعقاد المجلس الأعلى للتخطيط قبل انعقاد المجلس الوزاري ، أوضح بأن ذلك يدخل في باب التجديدات التي أدخلت على هذه المؤسسة الدستورية ، التي انطلاقا من دورها الاستشاري، يتوجب عليها أن تقدم توصياتها ونتائج أشغالها بخصوص مشروع المخطط،لجلالة الملك ، قبل أن يبت المجلس الوزاري في المشروع .

في إطار التجديدات دائما ، أشار إلى أن مهام المجلس توسعت ، لتشمل متابعة إنجاز المخطط ، أي تقييم عمل كل من الحكومة والأطراف الاقتصادية المختلفة ذات الصلة .

وأكد في هذا الإطار بأن إحداث لجنة المتابعة والتقييم التي نص عليها الظهير الشريف ، المؤسس للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني ، تعد آلية جديدة في معالجة الشأن العام في المغرب ، وأداة لضبط إنجازات كل من عمل الحكومة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية .

علما بأن الحكومات السابقة لم تكن تقدم تقييما لعملها فيما يرجع لإنجاز المخططات .

وعن ظرفية الأخذ بسياسة التخطيط ، أشار إلى أن ذلك تم بأمر من جلالة المغفور له الحسن الثاني ، حين طلب من الحكومة في دورة أكتوبر 1995 أن تعد مخططا عن الفترة الممتدة من 1996 إلى 2000 ، وآخر عن الفترة الممتدة من 2001 إلى 2005 ، وذلك بعدما تبين بأن المغرب يعيش مرحلة صعبة جعلته مهددا " بسكتة قلبية " ، كانت أهم أسبابها – حسب تشخيص البنك الدولي – ضيق أفق العمل الحكومي ، ومعالجته لشؤونه بنظرة تجزيئية وقصيرة الأمد .

وأوضح بأن الحكومة ، لم تتمكن من إنجاز المخططين المذكورين ، لأن عملية التحضير ليست بالأمر الهين ، ولأنها تفترض نوعا من التناسق في الأفكار، بين الفئات المشكلة للحكومة ، وكذا انسجام سياسات وأهداف الإدارات .

وبخصوص عدم تقديم الحكومة لقانون التصفية المتعلق بقانون ماليـــة 1993 ، ذكر بأن ذلك يعود أساسا للتراكم الكبير الحاصل في هذا الشأن ، والذي يعود أساسا لعدم احترام الحكومات السابقة لبنود القانون التنظيمي للمالية التي تقضي بضرورة تقديم قوانين التصفية ، بعد سنتين من تنفيذ الميزانية، على أبعد تقدير .

في نفس الإطار دائما ، ذكر بان المادة الثانية من مشروع المخطـط المعدلة من طرف مجلس النواب، تلزم وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط ، بوضع تقرير عن تنفيذ الميزانيات السابقة ، قبل الشروع في تحضير مشاريع الميزانيات السنوية من قبل وزارة المالية ، وهو مايلزم هذه الأخيرة ، بأن تأخذ بالاعتبار آراء الوزارات الأخرى ، وتقوم بتقييم ما أنجز ، بجوانبه الإيجابية والسلبية .

وعن مشاركة القاعدة في وضع المخطط الوطني ، أشار السيد الوزير إلى أن الحكومة لم يسبق لها أن ادعت إنجاز المخطط من قبل القاعدة ، بخلاف المخططات المحلية التي سيتم إنجازها من قبل الجماعات المحلية وهذا هو الجديد .

فطبقا للمادة 30 ، من ميثاق الجماعات المحلية ، والمادة 66 من الظهير بمثابة قانون المنظم لمجالس العمالات والأقاليم ، والمادة 7 من القانون المنظم للجهة ، أصبح كل مجلس جماعي ، وكل مجلس عمالة أو إقليم ، وكل مجلس جهوي ملزما ، بإعداد مشروع مخطط خاص به ، ينجزه على ضوء رسالة تتضمن مشاريع الوزارات أو المؤسسات العمومية كما صادق عليها البرلمان.

وتطبيقا لذلك ، وقع الاتفاق مع وزارة الداخلية ، وتم تحضير مذكرات منهجية، وتوجيهية وتشكيل لجينة ، وعقد اجتماع مع منتخبي الجماعات المحلية ، بدعوة من وزير الداخلية ، لإبلاغهم بضرورة الشروع في تحضير مخططاتهم ، من أجل الجمع بينها وبين المخطط الوطني، لتسهيل عملية توطين المشاريع ولضمان الرؤيا الشمولية .

وبخصوص الرسالة التي وجهها جلالة الملك محمد السادس ، للحكومة أوضح السيد الوزير ، بأنها تأتي عقب تحضير كل مشروع مخطط ، وبأنها جاءت لتعطي لعمل الحكومة في هذا الإطار بعدا استراتيجيا، ولتؤكد بأن المغرب واحد ، وبأن البنيات الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتطور في اتجاه يعطى أفضل النتائج وبأقل التكاليف .

هذا ، وردا على نعت المخطط بالوثيقة التقنية المحضة ، التي يغيب عنها أي تصور سياسي ، أوضح السيد الوزير بأن إعداد مشروع المخطط في المغرب ، كما في باقي دول العالم ، كان لابد أن يعد من قبل المتخصصين ، لكن الاختيارات السياسية كانت حاضرة وبقوة وقد حددها في :

- اختيار دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

- اختيار خفض المديونية ، وذلك باعتماد 3,6 مليار بالأرقام الثابتة للتحويل الصافي تجاه الخارج ، وأيضا باعتماد آليات تحويل الديون إلى استثمارات ، واستبدال الديون ذات الفائدة المرتفعة بأخرى ذات فائدة منخفضة.

- اختيار اعتماد معدل نمو يساوي 5 % ينطلق من افتراض 2,5إلى 3% في السنة الأولى للوصول إلى6,4% في نهاية المخطط ، وهو اختيار سياسي ، سيتمكن المغرب من خلاله من تخفيض نسبة البطالة من 14 % إلى 12,5 % في 2004 وإلى 7,3 في 2014 % .

- اختيار عدم زيادة الضغط الضريبي العام ، وذلك رغم رفع الحماية الجمركية ، الذي تفرضه اتفاقيات المغرب مع منظمة التجارة العالمية ، ومع دول الاتحاد الأوربي ، وأيضا رغم التحديات المالية التي يفرضها عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري .

- اختيار الثقة والوضوح ، وذلك من خلال اعتماد الشفافية والنزاهة في إنجاز العمليات ، وتطبيع العلاقات مع القطاع الخاص ، بوضع قوانين تنظم علاقاته بشكل متكافئ ، حيث أشار إلى أن هناك توجها لتطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بفرض غرامات على الدولة في حالة عدم أداء التزاماتها المالية تجاه المقاولات في الآجال المحددة .

✦ اختيار التنمية الاجتماعية المندمجة : وقد ذكر في هذا الإطار ، بأن هناك عقدا ضمنيا بين جلالة الملك ، والشعب المغربي للدخول بالبلاد في مرحلة تصحيحية ، عبر اعتماد ثورة ثقافية ، هادئة وتدريجية ، ترتكز أساسا على ترسيخ مفهوم جديد للسلطة ، وتعميق الديمقراطية ، وتسريع التنمية ، وتبني التضامن الاجتماعي .

وعن ضرورة إعداد التراب الوطني ، قبل وضع المخطط ، أوضح السيد الوزير بأن سياسة إعداد التراب ، تتطلب وقتا طويلا ، وتستلزم معطيات عديدة، ربما غير متوفرة حاليا وبالتالي لا يمكنها أن ترهن وضع المخطط .

لكنه أكد في المقابل على أن الحوار المفتوح على المستوى الوطني في هذا الإطار من شأنه أن يساعد على تنفيذ المخطط ، شأنه شأن مختلف المناظرات المنعقدة بخصوص مواضيع مختلفة كالفلاحة .

أما بخصوص علاقة المخطط بقوانين المالية ، فقد أوضح بأن هذه الأخيرة هي آلية تنفيذ ، وتحيين للمخطط .

وفي ما يتعلق بسلب البرلمان حقه في التصويت على ميزانية التجهيز لمدة 5 سنوات، أوضح السيد الوزير، أن هناك إمكانية للتصويت على القانون المالي سنويا كما أن الحكومة إذا رغبت في تعديل القانون المالي فإنها تعرضه على البرلمان، كما أن القانون التنظيمي للمالية ينص على أن يعرض القانون المالي السنوي للمنجزات التي تم تحقيقها وكذا برامج التوقعات.

وبأن البرامج المسطرة، مرهونة بالاعتمادات المالية المدرجة في قوانين المالية ، وبمقتضيات التوازن الاقتصادي والمالي .

وذكر بأن المغرب، بصدد الانتقال من مرحلة الميزانية السنوية ، إلى مرحلة الميزانية الاقتصادية ، أن التنصيص على ضرورة تقديم تقرير اقتصادي مرافق لمشروع قانون المالية ، خطوة أولى نحو ذلك .

وبأن هذا النوع من الميزانيات من شأنه توسيع اختصاصات البرلمان ، ففي إطارها تناقش قطاعات السياسية النقدية ، والمالية والسياسية البنكية .

أما عن أهداف الحكومة في إطار هذه المخطط ، فقد أشار إلى أنها أهداف قوية ، حيث تروم الحكومة من خلال مشروعها ، التدخل في العديد من القطاعات خاصة منها تلك التي يصعب على القطاع الخاص التدخل فيها .

وعن العلاقة بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي ، أوضح بأن النمو الاقتصادي ، يستلزم حدا أدنى من المتطلبات الاجتماعية وتمكين الطبقات الفقيرة من حد أدنى من الدخل ، يمكن من تقوية مردودية الميل الحدى للاستهلاك المرتفع لديها .

كما أكد بأن الحكومة ، تتشبث بضرورة تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي .

وبأنها ، وإن كانت تقدم توقعاتها ودراساتها ، بخصوص سنوات بعيدة: 2009 أو حتى 2020 ، فإن ذلك لا يكتسي دلالات سياسية ، حيث ألح على أنه لا يمكن لأي دولة ان تتقدم دون معرفة آفاق نشاطها.

وفي هذا الإطار ، أشار إلى أنه تم تشكيل لجنة للنمذجة متكونة من أطر فعالة من كل الوزارات ، ستعمل بشراكة مع مديرية البرمجة على إنجاز دراسات وتوقعات خاصة بسنة 2025 .

وتم توجيه طلب إلى اللجنة الاقتصادية الإفريقية ،من أجل الاتصال بباقي دول المغرب العربي ، لإنجاز دراسات مماثلة بخصوص نفس الفترة ، على أن تشكل لجنة تقنية بعد ذلك ، للتنسيق بين جميع الفرضيات .

ملحق

مشروع المخطط الخماسي

2004-2000

المادة الفريدة

التعديلات كما صادق عليها مجلس النواب

مشروع قانون رقم 37.00

يقضي بالمصادقة على مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2004 - 2000

(كما وافق عليه مجلس النواب

في 12 ربيع الثاني 1421 موافق 15 يوليو 2000)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

الأمانة العامة للحكومة (المطبعة الرسمية - الرباط) 2000 - 1421

مشروع قانون رقم 37.00
يقضي بالمصادقة على مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2004 – 2000

مادة فريدة

يصادق على مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2004 كما هو محدد في الوثيقة المضافة إلى أصل هذا القانون.

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب

التعـــــديلات التـــــي ادخـــــلت على مشروع قانون رقم 37.00 يقضي بالمصادقة على مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000 – 2004

(كما وافق عليها مجلس النواب

في 12 ربيع الثاني 1421 موافق 15 يوليو 2000)

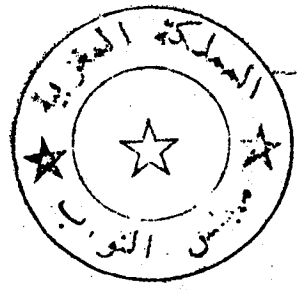

الجزء الأول

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
1	1	يتمم الفصل الأول من القانون رقم 37.00 بفقرة ثانية كما يلي: الفصل الأول: يوافق..... ..... أصل هذا القانون. وتتكون الوثيقة المضافة المشار إليها في الفقرة السابقة من: - الجزء الأول: - التوجهات والآفاق الإجمالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. - الجزء الثاني: الباب الأول: تثمين الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. الباب الثاني: القطاعات المنتجة الباب الثالث: التنمية التحتية الاقتصادية الباب الرابع: الإدارة العامة. (الباقي بدون تغيير) الفصل الثاني: تقوم السلطة الحكومية المكلفة بالتخطيط في كل سنة عند إعداد القانون المالي بوضع تقرير حول تنفيذ المخطط يبين النتائج المنجزة والبرامج والتدابير المقررة لأجل تحقيق الأهداف.
14	8	وتبرز ملامح هذا المشروع المجتمعي من خلال الأهداف الآتية: 1) تعميق الديمقراطية ..... للفرد والجماعة على أرض الواقع. 2) الانتقال من مجتمع متفاوت..... ..... أو على نطاق المناطق الجغرافية..... 3) تأهيل الاقتصاد المغربي.....والتنمية المستديمة. (الباقي دون تغيير)

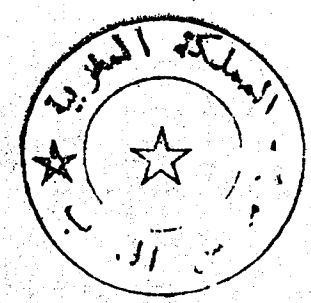

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
111	8	تضاف إلى الفقرة الأولى: وهكذا، فبالإضافة إلى النواة الصلبة المبرمجة في هذه الاستراتيجية ستنصب الجهود على تسريع وتيرة التجهيزات التحتية في العالم القروي وخاصة المناطق الجبلية والنائية بإعطاء الأسبقية للمشاريع القطاعية كلما توفرت إمكانات تمويلها.

الجزء الأول

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
25	9-8	ولقد تمت بلورة هذه الاهتمامات في مجموعة من البرامج ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي،
129	14-13	وتقتضي نجاعة هذا الإطار اعتماد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة عند تصور ووضع سياسات التدبير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.
183	19-18	- تأهيل المرأة و تفعيل مضامين الانصاف و المساواة بين الرجل والمرأة في تهيئ و تنفيد المشاريـع والبرامج الوطنيـــة والجهوية؛

الجـــــزء الأول

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
15	3	إضافة : وهكذا ستتم مواصلة تنمية الأقاليم الجنوبية بالصحراء اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كتأكيد على هذه الثوابت التي هي دوما من أولويات طموحات الشعب المغربي، وخاصة عبر : – توجيه مجهودات خاصة للتنقيب عن المياه الجوفية في سائر هذه الأقاليم لتوفير المياه الصالحة للشرب ولحماية تربية المواشي؛ – توفير المزيد من المناطق الصناعية والمشاتل لإحداث مقاولات للشباب صغيرة ومتوسطة؛ – إحداث مناطق حرة.
15	بعد التعديل السابق	ولدعم الروابط مع القارة الإفريقية، ستتم مواصلة إنجاز الطريق القاري الرابط بين طنجة ولاكوس مرورا بنواكشوط.
15	بعد التعديل السابق بعد التعديل السابق	وبصفة عامة، سيخصص اهتمام كبير للأقاليم المحاذية للحدود، وذلك بدعم المشاريع التنموية بها، خاصة بأقاليم فكيك، بولمان، الرشيدية، ورزازات، زاكورة، آسا الزاك وجرادة. كما سيواصل المجهود التنموي بالأقاليم الشمالية.
115	6 قبل الفقرة الأخيرة	وفي إطار تنمية الأقاليم المعوزة والنهوض بالعالم القروي، سيتم تقوية الدعم للجماعات المحلية وتكثيف البرامج المندمجة للتنمية القروية.
207	9	... خلال الأربعة سنوات الماضية، مع إيلاء الأولوية للمناطق الجبلية والنائية ومراعاة أسبقية الربط بين مراكز الجماعات والقيادات.

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
72	بعد السطر 6	- إعادة الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغية وذلك على مستويات البحث العلمي ومراكز تكوين الأطر وفتح كراسي جامعية؛
141	بعد السطر 8	- تخفيض النسبة الإجمالية للأمية من مستواها الحالي بتعبئة الطاقات الوطنية والمجتمع المدني وتشغيل الشباب العاطل مع إحداث جهاز وطني لمحاربة الأمية؛
160	18-19	وفي ميدان النشاط الاقتصادي...وهذا يرجع الى ضعف الاهتمام في معالجة هذه الظاهرة على مستوى وضع وتطبيق السياسات الخاصة بسوق الشغل وبمحاربة البطالة.
161	3-4	- تحديد سن الزواج؛
163	7-8	- تأهيل المرأة ومراعاة مبدأ الانصاف والمساواة بين المرأة والرجل في تهييئ وتنفيذ المشاريع والبرامج الوطنية والجهوية؛
186	بعد السطر 19	- الاهتمام ببرامج التعليم الأصيل والبرور بالقيمين الدينيين؛ - الاعتناء بالمدارس العتيقة التي تبث وتلقن العلوم الدينية الواقية من الانحراف؛
195	ملحق 3	- دراسة جدوى بناء كلية الطب والصيدلة بأكادير - دراسة جدوى بناء كلية الطب والصيدلة بوجدة
195	ملحق 3	- دراسة جدوى بناء كلية للحقوق بأكادير
196	ملحق 5	- دراسة جدوى إنشاء مستشفى جامعي بأكادير - دراسة جدوى إنشاء مستشفى جامعي بوجدة - دراسة جدوى إحداث مراكز استشفائية جامعية بتطوان ووجدة وأكادير وآسفي

197	ملحق 7	- بناء خيرية بالسمارة
197	ملحق 8	- توسيع مركز المعوقين بالحي المحمدي عمالة الحي المحمدي عين السبع - إحداث وتجهيز مركب اجتماعي للمعاقين بمختلف جهات المملكة خلال فترة المخطط
199	ملحق 10	- بناء مسجد بآركونايت جماعة كروشن-قيادة كروشن-إقليم خنيفرة - إعادة بناء مسجد القصبة بدمنات - إحداث مساجد بجماعة الزيتونة - إحداث مسجد بسلا
199	ملحق 12	إحداث مركز التكوين المهني بمدينة سوق أربعاء الغرب

قطاع الفلاحة

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
28	22	أما بخصوص التأطير الفلاحي وخاصة لفائدة الفلاحين الصغار سيتم تفعيل مراكز الإستثمار الفلاحية ومراكز الأشغال الفلاحية وتزويدها بالأطر والتقنيين والمعدات وكل ما تستلزمه التنمية الفلاحية والقروية بما فيها متطلبات تحسين نسل الماشية.
33	17	1-3-2 سلاسل الإنتاج وتدبير الجودة يرتكز برنامج العمل ... وبالنسبة للزراعة السكرية سيتم توسيع المساحات المخصصة لها في القطاعات الحديثة السقي لتصل إلى 94.000 هكتار في نهاية المخطط مع ما يتطلبه هذا التوسيع من تشجيع لإضافة وحدة إنتاجية صناعية بجهة الغرب لمواجهة الزيادة المرتقبة في منتوج قصب السكر كما سيتم العمل على تقوية البحث التطبيقي...
34	7	1-3-2 سلاسل الإنتاج وتدبير الجودة وبخصوص برنامج العمل المسطر للإنتاج الحيواني..... .....في نفس الفترة، ودعم المنظمات المهنية لكل من مربي الماشية ومربي الدواجن من أجل تحسين فعالية ونجاعة نظام الإنتاج والتسويق والتحويل باشراك المنتجين.....

قطاع الصناعة

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
97	1	و سيرجع هذا النمو إلى إنتعاش الصناعات الفلاحية الغذائية بفضل الإرتفاع في إنتاج السكر نتيجة للزيادة في مساحة السقي بكل من تادلة و الغرب وما سيصاحبها من زيادة في الطاقة الصناعية التحويلية، و الإقبال على استهلاك أكثر ....إلخ.
103	10	إضافة: **المنطقة الصناعية لمجاط:** سيتم إنجاز هذا المشروع بناءا على شراكة بين القطاع الخاص و الجماعة القروية لمجاط على أرض في ملكية الدولة، حيث سيمكن من إيواء أزيد من 120 مقاولة وإحداث 5000 منصب شغل
118	4	إضافة: **مشروع المنطقة الصناعية لسوق أربعاء الغرب** على مساحة 110 هكتار ستمكن من إيواء 420 مقاولة
118	يتبع مشروع المنطقة الصناعية لسوق أربعاء الغرب	إضافة: **تجهيز المنطقة الصناعية بالسمارة**

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
118	يتبع مشـروع المنطقـــــة الصناعيـــة بالسمارة	إضافة: **إحداث منطقة صناعية بمشرع بلقصيري**
119	1 من الجدول	المنطقة الصناعية لسوق أربعاء الغرب
119	2 من الجدول	المنطقة الصناعية بالسمارة
119	3 من الجدول	المنطقة الصناعية بمشرع بلقصيري

قطاع الطاقة والمعادن والجيولوجيا

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
144	15	إضافة: إجراء الدراسات و بحوث استعمال التكنولوجيا الحديثة في محاربة تبذير الطاقة
144	بعد السطر 18	إضافة: توسيع مجال التنافس الحر في ميدان إنتاج الكهرباء
154	بعد السطر 8	وفي هذا الصدد، سينجز البرنامج الوطني للتخريط الجيولوجي عن طريق المناولة بالدرجة الأولى بغية تسريع تغطية التراب الوطني بالخرائط الجيولوجية والموضوعاتية **خلال فترة لا تتجاوز 10 سنوات** ... إلخ.
176	الجدول الثاني	إضافة: 2- دراسة إمكانية تشغيل المركب الحراري لجرادة بالغاز الطبيعي

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
113	15	**الطرق والطرق السيارة :** ستعمل الحكومة على تشجيع نهج الشراكة مع الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وعلى دعم المبادرات التطوعية للسكان سواء تعلق الأمر بالطرق المصنفة أو غير المصنفة
116	5	دراسة جدوى المقطع الرابط بين أكادير ومراكش (250 كلم) مع إعطاء الأسبقية لشطر أكادير امنتانوت (120 كلم) في إنجاز هذا المقطع عن طريق الامتياز. - استكمال دراسة الجدوى للطريق السيار فاس-وجدة ؛ - دراسة جدوى الطريق السيار الدارالبيضاء-أكادير؛ - دراسة جدوى الشطر زاكورا -أسا من الطريق الوطنية رقم 12 المكونة للحزام الكبير للجنوب الرابطة بين مكناس-الراشدية-زاكورة-آسا الزاك .

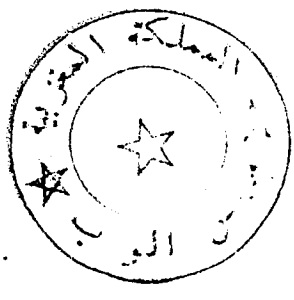

137	20	**المياه والسدود :** • إنجاز سد على واد غريس (بنك المشاريع) دراسة جدوى تصميم مديرية لنقل المياه وإعادة توزيعها بين الجهات بشكل يضمن التوازن والعدل بينهما للسقي والشرب.
108	18	ويوكل تنفيذ هذا البرنامج إلى المكتب الوطني للماء الصالح للشرب وإدارة هندسة المياه باستشارة مع الجماعات المحلية المعنية.
65	8	**الإسكان :** التعجيل بتصفية الوضعية العقارية والقانونية للتجزئات السكنية التي تم إحداثها من طرف المؤسسات التابعة لكتابة الدولة في الإسكان خلال العقدين الأخيرين وذلك من أجل تسليم المستفيدين من هذه التجزئات رسومهم العقارية قصد تمكينهم من الاستفادة من خدمات البنوك وغيرها .
161	23	**النقل السككي :** إنجاز خط السكة الحديدية بين وادي زم وبني ملال (بنك المشاريع).

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
137	جدول بنك المشاريع السطر 23 27	-دراسة جدوى الطريق السيار برشيد – بني ملال (بنك المشاريع) – دراسة جدوى الطريق السيار بين فاس ووجدة / سطات - مراكش -أكادير– الجديدة وآسفي (بنك المشاريع) -دراسة جدوى الطريق الوطنية رقم 14 الرابطة بين إقليمي السمارة وآسا الزاك (بنك المشاريع) - دراسة جدوى بناء طريق سيدي أحمد العروسي الرابطة مع مدينة السمارة (بنك المشاريع) - دراسة جدوى طريق سيدي أحمد الركيبي مع مدينة السمارة(بنك المشاريع) - دراسة إحداث ميناء القنيطرة عن طريق الامتياز (بنك المشاريع) (يدرج هذا التعديل كذلك في الجزء الأول الصفحة 247)
161	الجدول2 السطر 4	- دراسة تمديد خط السكك الحديدية بين واد زم وبني ملال (بنك المشاريع) - دراسة إنجاز خط للسكك الحديدية بين وجدة وجرادة (بنك المشاريع) (يدرج هذا التعديل كذلك في الجزء الأول الصفحة 248)

16	17	-إنجاز تصاميم التهيئة القروية للجماعات والتجمعات السكنية القروية. -إعداد التصاميم الجهوية -إنجاز التصميم الوطني لإعداد التراب الوطني
24	12	-وضع تصاميم التهيئة لإنقاذ المدن العتيقة -وضع تصاميم التهيئة لإنقاذ القصور والقصبات والمآثر التاريخية بجهات المملكة مع إعطاء الأهمية الكبرى للمآثر القروية (يدرج هذا التعديل كذلك في الجزء الأول الصفحة 249)
76	6	-العمل على محاربة تلويث معمل السكر بالغرب لمياه وادي سبو -العناية بالتوازنات الطبيعية البحرية والبرية والهوائية (يدرج هذا التعديل كذلك في الجزء الأول الصفحة 249)
191	15	- العمل على إحداث المنشآت الفنية لتغطية مناطق المغرب التي لا تلتقط برامج القناة الأولى والمرئية وأمواج الإذاعة الوطنية وبالنسبة للقناة الثانية سيتم الإنجاز بكيفية تدريجية (يدرج هذا التعديل كذلك في الجزء الأول الصفحة 249)
55	9	- العمل على محاربة أحياء الصفيح بالتنسيق بين

		الوزارة والجهات الأخرى المعنية في جميع منـــاطق المملكة (يدرج هذا التعديل كذلك فـــي الجـــزء الأول الصفحة 250)

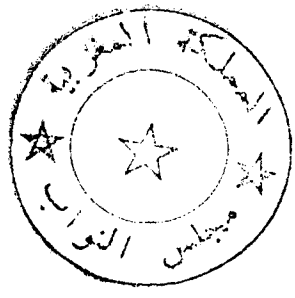

الجزء الثاني

الباب الثالث

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
169	7 -	-تحويل مطار مراكش إلى موقع آخر
169	بعد التعديل السابق	-توسيع مطار الحسيمة
172	جدول بنك المشاريع	* اقتناء ... - تحويل مطار مراكش إلى موقع آخر - توسيع مطار الحسيمة

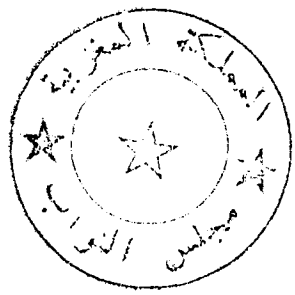

الصفحة	السطر	صيغة التعديل
57	22	– تعميم المعلوميات بالمحاكم الابتدائية للمملكة
	9	- إتمام المحاكم الابتدائية بالدار البيضاء
		(يدرج هذا التعديل كذلك في الجـــزء الأول الصفحـــة 254)

عرض السيد الوزير الأول

أمام مجلس المستشارين يوم

الثلاثاء 18 يوليوز 2000

المملكة المغربية

الوزير الأول

عرض الأستاذ عبد الرحمن يوسفي
الوزير الأول
أمام مجلس المستشارين
بمناسبة تقديم مشروع
مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2000-2004

الثلاثاء 15 ربيع الآخر1421

الموافق ل 18 يوليوز2000

لبسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على أشـــــرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم؛

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أقدم لكم باسم حكومة صاحب الجلالة دام له النصر والتأييد، وطبقا للفصل 50 من دستور المملكـــــة، مشروع مخطط التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة للفـــترة الخماسية 2000-2004، بعد أن وافق عليه مجلس النـــواب، وتدارسه قبل ذلك المجلـــس الأعلـــى للإنعـــاش الوطـــني والتخطيط طبقا للفصل 32 من الدستور.

ويأتي هذا المشروع ليُجسد محتوى تصريح الحكومـــــة الذي تشرفت بتقديمه أمامكم، ويبسطه في شكل أهـــــداف وسياسات وبرامج . وهو بذلك يشكل الإطار المرجعـــــي

لعمل الحكومة، لأنه يعطي لتعـــهداتها وانشـــغالاتها طابعـــا ملموسا في صيغة أهداف محددة ورقمية يتعين بلوغها علـــى المدى المتوسط.

و يعد هذا المشروع أداة لتوضيح الرؤيـــة لمختلـــف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ولإبـــراز أدوارهـــم في مسلسل الإصلاح والتغيير الذي تشهده بلادنا.

وهكذا عملت الحكومة ، من خلال مشروع المخطـــط الذي بين أيديكم ، على بلورة التوجيهات السامية المتضمنـــة في الرسالة الملكية التي وجهها إلينا صاحب الجلالة نصره الله بهذا الشأن، بحيث انصبت صياغة المخطط في إطـــار رؤيـــة استراتيجية شاملة ومندمجة، تسعى على الخصوص ، إلى رفع مستوى مؤشرات التنمية البشرية وتحقيق توزيع مجالي أفضـــل للنمو الاقتصادي .

السيد الرئيس المحترم؛

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون؛

إن التنمية التي يسعى المخطط إلى تحقيقها تهم جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، علما بأن هدفها الأسمى يكمن في تحسين ظروف عيش المواطنين. ولن يتأتى هذا إلا من خلال استفادة جميع الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية ،وخاصة القروية منها، من حد أدنى من التنمية البشرية، من خلال العمل على الحد من ظاهرة الفقر والأمية والتهميش، والحفاظ على تلاحم المجتمع المغربي بكل مكوناته الاجتماعية والمجالية.

و بغية إرساء الظروف المواتية لإنجاز هذه الأهداف النبيلة، يترتب تحقيق نسبة نمو قوية ومستديمة، قادرة على الحد من مشكل البطالة، وتقوية بنيات الاقتصاد ،وإشراك مختلف مكونات المجتمع. وواضح أن كل ذلك رهين بمستوى الجهود المبذولة في مجال الاستثمار وفي تحسين مناخه، وعصرنة وتأهيل قطاعاتنا الإنتاجية .

ولا شك في أن حتمية تأهيل نسيجنا الإنتاجي تعود إلى شمولية وتسارع تحولات المحيط العالمي، مما يطرح تحديات جوهرية تتطلب من بلادنا مجهودات كبيرة لمواجهة المنافسة التي يفرزها هذا المناخ، وهو ما يستلزم توفير بنيات متينة تمكن من تحقيق مستوى تنافسي لائق، وتتيح لكل مكونات المجتمع وكافة مناطق البلاد، الاندماج بفعالية في مجتمع المعلومات والتكنولوجيا، ومواكبة التحولات المتسارعة التي تطبع التطور المعاصر.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون؛

تندرج أهم التوجهات والأهداف والبرامج الواردة في هذا المشروع، ضمن استراتيجية تنموية شمولية بعيدة المدى، تهدف إلى بناء مشروع مجتمعي مبني على تعميق التوجه الديموقراطي، وتأهيل البلاد لتنفتح على التقدم

الاقتصادي، وإرساء أسس التآزر والتضامن الاجتماعي بين مختلف مكوناته.

ومن هذا المنطلق، يسعى مشروع المخطط التاسع إلى الاستجابة لحاجيات السكان وتطلعاتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار لمميزات المناخين الوطني والعالمي.

وإذا كانت الاستراتيجية المعتمدة تتسم بالطموح والإرادة، فإنما تراعي واقع الوضعية الراهنة والإكراهات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، علما بأن رفع التحديات التي تواجهها البلاد يستلزم تعبئة شاملة لجميع مواردها المادية والبشرية.

إن أهداف مشروع المخطط التي تتمثل في بناء مجتمع متقدم اقتصاديا، ومتوازن اجتماعيا ومجاليا، تنطلق من مجموعة من الاختيارات والتوجهات التي تعتبر متكاملة فيما بينها.

فالتوجه نحو نقص المديونية الخارجية مثلا ، لا يمكـــن أن يتم دون تعبئة حقيقية لموارد البلاد وتدعيـــم جـــهودها المتناسقة من أجل توفير موارد ذاتية بديلة للتمويل.

كما أن رفع مؤشرات التنمية البشرية لا يمكن أن يتـــم بالنسق المطلوب دون إعطاء أولوية حقيقية للعالم القـــروي، تبرز ملامحها من خلال رفع حجم التجهيزات الاقتصاديـــة والخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، ومتطلبات أساسية من ماء وكهرباء ، إلى المستوى اللازم.

ومن هذا المنطلق، فإن المعركة التي يخوضها صـــاحب الجلالة –نصره الله وأيده– ومن ورائه حكومته، من أجـــل محو الفقر والإقصاء والتهميش تهدف أولا وقبل كل شيء، إلى تصحيح فكرة المغرب النافع وغير النافع، والارتقـــاء بجميع المواطنين إلى درجة تجعلـــهم سواســـية في المنـــافع والتضحيات.

ولا شك في أن تحقيق البرامج الطموحة المسطرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في مشروع المخطط بهدف رفع أداء جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وفي مقدمتهم الإدارة، يحتاج إلى إجراء عدد من الإصلاحات التي لا يمكن تطوير البلاد بدونها، سواء على النطاق التشريعي والقانوني أو التنظيمي و الإداري.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، ومن الإكراهات الداخلية والخارجية التي تواجه البلاد، اعتمد مشروع المخطط 2000-2004 سياسة مندمجة ومتكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامّة للبلاد، ترتكز أساسا على ستة محاور، يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولا: تحسين الإطار المؤسساتي لحسن التدبير الملائم للتنمية، من خلال تحديث الإدارة، و تهييء المناخ الملائم للاستثمار والمنافسة، وتدعيم دولة الحق والقانون، وتشجيع مساهمة جميع الفاعلين في إعداد القرارات ، بما في ذلك الدولة والمؤسسات التابعة لها والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتتشكل هذه الاستراتيجية من أربعة عناصر:

1- تحديث الإدارة، بهدف الرفع من أدائها و ملاءمة هيكلتها لمهمة تنفيذ القرارات وتتبعها وتقييمها، هذا مع إضفاء الشفافية والمصداقية اللتين تؤهلانها للاضطلاع بكافة المهام المنوطة بها. ولهذا الغرض ضمنت الحكومة مشروع المخطط عددا من البرامج تكتسي الأولوية، كإعادة تنظيم الهيكلة الإدارية، والانخراط الكامل في تطبيق اللامركزية، ومحاربة التعقيد والبطء الإداريين، وإقامة علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن، وترشيد تدبير المال العام.

وتهدف التدابير المدرجة في المخطط أيضا إلى نشر وإرساء ثقافة المرفق العام داخل الإدارة تتماشى مع مبدإ المساواة في الحقوق والواجبات، وعلى رأسها الحق في الاستفادة من خدمة عمومية جيدة. كما تهدف إلى زرع عقلية حسن تدبير الموارد البشرية، من خلال عدد من

الإصلاحات ، في مقدمتها إرساء نظام الترقية على أســـاس المردودية والاستحقاق.

2- تدعيم دولة الحق والقـــانون وإصـــلاح العـــدل.

وسيتم ذلك بمواصلة إصلاح وتخليق النظام القضائي والعمل على ملاءمة القوانين المغربية مع المواثيق الدوليـــة في إطـــار احترام مقومات البـــلاد وقيمـــها الإســـلامية الســـمحة، والاهتمام بقضايا الشباب والفئات الأكثر تعرضا للانحـواف والجريمة عبر الحد من أسبابهما، وذلك علـــى الخصـــوص، بتحسين ظروف عيش الفئات الهشة ومحاربة التهميش.

ويهدف هذا التوجه إلى دعم حقوق الإنسان قانونيا في التشريع الوطني وتوضيح اختصاصات المؤسسات المعنيـــة. كما يهدف إلى جعل النظام القضائي في مستوى الانفتـــاح والعولمة، مما يستلزم التوجه نحو قضاء منصـــف ومســـتقل ومختص.

ومن شأن هذا التوجه أن يكسب القضاء ثقة المتقاضين، بل وأن يسهم في تحسين المناخ الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات الداخلية والخارجية، بصفته أداة لتأمين الفاعلين على أموالهم . وفي هذا الإطار، ينص مشروع المخطط، على مواصلة تحديث القانون المغربي والسهر على تناسق القوانين وملاءمتها مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والعمل على تحسيس الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بمضامينها وبالمساطر القضائية لتطبيقها.

وعلى مستوى المشاريع المبرمجة، تجدر الإشارة إلى بناء ثلاث محاكم استئناف، وتسع عشرة محكمة ابتدائية ،وثلاث محاكم تجارية، ومراكز للقضاة المقيمين.

3- إصلاح المؤسسات العمومية:

ويهدف مشروع المخطط إلى تحسين أداء هذه المؤسسات وترشيد تدبيرها وتسخيره لخدمة استراتيجية

التنمية. كما يرمي إلى متابعة تحرير الخدمات الاحتكارية وتبسيط مسطرة التحويل إلى القطاع الخاص عند الحاجة.

4- تعميق اللامركزية وعدم التمركز:

وينطلق هذا التوجه من ضرورة مراعاة دور الجماعة المحلية كأداة ومحرك للتنمية المحلية والجهوية. ويتطلب هذا توضيح الأدوار على جميع المستويات ، مع أخذ مبدإ القرب الجغرافي بعين الاعتبار. و سيتم في هذا السياق مراجعة ميثاق النظام الجماعي بغية توسيع وتسهيل ممارسة اختصاصات الجماعات المحلية وتخفيف الوصاية عليها، وكذا الظهيرالشريف المنظم لمجالس العمالات والأقاليم.

وقد أولى مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للامركزية وعدم التمركز عناية خاصة، حيث أكد على تنمية دور التخطيط الجهوي والمحلي من أجل تحسين التنسيق بين البرامج الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني وبين ما يعتزم كل المتدخلين إنجازه على

المستوى المحلي، وتفعيل المجالس الجهوية من خلال إصـــدار القوانين التطبيقية لقانون الجهة ، وإمدادها بالوسائل اللازمة لممارسة اختصاصاتها. كما يدعو مشروع المخطط في هـــذا الصدد، إلى اعتماد أسلوب الشراكة بواسطة إبرام عقـــود البرامج بين الدولة والجماعات المحلية، بصفة عامة.

و يدعم هذا التوجه كون الجهة ارتقت الى مســـتوى جماعة محلية ، وأن مجلسها يضطلع بـــدور هـــام في إطـــار التخطيط الجهوي وإعداد التراب.

ومن المعلوم أن نجاح اللامركزية يظل مرتبطا بعـــدم التمركز الإداري، لهذا ستتابع الحكومة عملية تدعيم هـــذا التوجه على المستوى الجهوي.

ثانيا: تثمين الموارد البشـــرية وإصـــلاح نظـــام التعليـــم والتكوين.

يعد هذا المحور اختيارا استراتيجيا للمخطط ، لأن تـــأهيل العنصر البشري يشكل لبنة أساسية في استراتيجية التنميـــة

المتبعة. وهذا رهين بتأهيل نظام التربية والتكوين من أجل مسايرة التحولات المتسارعة التي يعرفها باستمرار مجال الفكر والثقافة والعلوم والتكنولوجيا.

وفي هذا المجال، يسعى مشروع مخطط التنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتوجهات، استنبطت مضامينها من محتوى الميثاق الوطني الذي أعدته اللجنة الوطنية الخاصة بالتربية و التكوين. و يستهدف هذا الميثاق نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي، والتنظيم البيداغوجي، والرفع من جودة التربية والتكوين، وترشيد وعقلنة التسيير والتدبير.

وعلى مستوى الأهداف التي تبناها مشروع المخطط في هذا المجال، نورد أساسا إجبارية التعليم الأساسي ومجانيته، وتعميم التعليم الأولي بسنته الأولى في أفق 2004، وتخفيض سن التمدرس إلى 6 سنوات مع تعميمه في أفق 2002-2001، وتعميم التمدرس بالسلك الأول من

التعليم الأساسي في أفق سنة 2002، وتعميم التعليم بالسلك الثاني الأساسي في أفق سنة 2008.

وبطبيعة الحال ، تمتد الإستراتيجية إلى جميع مستويات نظام التربية والتكوين، حيث انصب الاهتمام على تطوير وتنمية التعليم الثانوي والتقني، وكذا التعليم العالي، دون إغفال الميادين التي لها صلة مباشرة به كالبحث العلمي والتقني والهندسة الوطنية.

ففي مجال البحث العلمي تهم التدابير الواردة في مشروع المخطط ، إحداث صندوق للبحث العلمي والتكنولوجي وإعادة تنظيم وتأطير هياكله. وسيساعد إنعاش الهندسة الوطنية على مواجهة التحديات في مجال التنافسية واستيعاب التكنولوجيات الحديثة.

وتحظى محاربة الأمية بأهمية خاصة في مشروع المخطط، ويتطلب تحقيق الأهداف في هذا المجال ، تعبئة وإسهام المجتمع المدني والجماعات المحلية في برنامج عمل موحد

يستهدف أساسا المناطق التي تستفحل فيها الأمية. وفي هـذا المجال، يهدف المخطط إلى تخفيـض نسبة الأميـة علـى الصعيد الوطني من 46% سنة 2000 إلى 35% في أفـق سنة 2004.

ثالثا: التنمية القروية وتقليص الفوارق الجهويـة، حيـث يشكل هذا المحور أولوية أساسية لما له من وقع على الإعـداد المتوازن للتراب الوطني، وضمان للتلاحـم الاجتمـاعي، وتحسين للمحيط الاجتمـاعي – الاقتصـادي للإنتـاج، والمحافظة على الموارد الطبيعية.

ويرتكز مفهوم التنمية القروية على مبدإ إسهام جميـع القطاعات من منطلق أن التنمية تشكل نتاج عمل شمـولي طويل النفس، يندرج ضمن تصور مندمج لسياسات التنمية.

و تتجلى هذه الأولوية في المشاريع المبرمجة على مستوى عدة قطاعات ذات طابع إنتاجي وتجهيزي واجتماعي .

فعلى مستوى التجهيزات الأساسية ، يهدف المخطط إلى رفع معدل استفادة السكان القرويين من الماء الصالح للشرب من 38% سنة 1999 إلى 62% سنة 2004، ورفع معدل الساكنة القروية المستفيدة من الكهرباء من 39% سنة 1999 إلى 70% سنة 2004، و الكثافة الهاتفية بالوسط القروي إلى 2,6% سنة 2004 مقابل 0,55% سنة 1998.

وبغية فك العزلة عن العالم القروي، يشتمل البرنامج الوطني للطرق القروية على إنجاز 2.210 كيلومتر من الطرق سنويا خلال فترة المخطط .

وعلى مستوى القطاعات الاجتماعية، سيتم تعميم التمدرس بالعالم القروي في أفق سنة 2002 ، ورفع نسبة الولادة المحروسة من % 20 سنة 1998 إلى 30% سنة 2004 ، وتقليص نسبة وفيات الأمهات عند الولادة إلى 2,7 في الألف سنة 2004 عوض 3,1 سنة 1997 ، وتحسين مستوى التغطية بشبكة التجهيزات الصحية من 9.054

نسمة لكل مركز حاليا إلى 6.500 نسمة في نهاية المخطط، وتحسين التغطية بالتجهيزات الصحية الأساسية من 17.755 نسمة لكل مركز يوجد به طبيب سنة 1998 إلى 15.000 سنة 2004.

وتظل تنمية العالم القروي مرتبطة بتنمية القطاع الفلاحي، لهذا ترمي الأهداف المسطرة لهذا القطاع خلال فترة المخطط الخماسي 2004-2000 ،إلى تحسين دخل الفلاحين عبر الرفع من الإنتاجية، وإدخال الأساليب العصرية، وتثمين الإنتاج الفلاحي، والزيادة في الإنتاج المحلي بغية ضمان الأمن الغذائي. وإن تمكين المنتجين في هذا القطاع من ولوج مجالات تحويل منتجاتهم والمسالك التسويقية لها في المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي، وتنظيم أساليب وآليات التسويق، مع دعم تنافسية الإنتاج الوطني ليواكب متطلبات الأسواق الخارجية، سينعكس إيجابا على تطور النشاط الاقتصادي في الوسط القروي الذي سيعرف نموا متسارعا مرده أيضا إلى تطور مساحات الأراضي المسقية واستصلاح الأراضي البورية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه تم وضع برنـــامج شمولي في مجال السقي، تهدف مشاريعه المقررة إلى توســـيعه على مساحة 740 .99 هكتار، القابلة للسقي والمشـــمولة بالسدود الموجودة، واقتصاد واستثمار مياه الســـقي، عـــن طريق استصلاح التجهيزات الكائنة بدوائر السقي الكبـــير والمتوسط والصغير التقليدي علـــى مســـاحة 000. 151 هكتار.

ويرتكز برنامج تحسين البنيات العقارية علـــى صيانـــة واستصلاح الأراضي الفلاحية، علـــى مســـاحة 000. 72 هكتار، واستكمال أشغال ضم الأراضي علـــى مساحـــة 000. 98 هكتار، وانطلاق برنامج جديد على مســـاحة 000 .100 هكتار.

ومن الواضح أن التنمية القروية تتطلب اعتماد مقاربـــة شمولية يعمل المخطط على إتاحتها، بحيث تتكـــامل فيـــه المبادرات القطاعية وتتظافر من خلاله جهود كل المتدخلـين

من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للسكان القرويين، خاصة في إطار منظور شمولي بعيد الأمد.

رابعا : تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تلبية الحاجيات الأساسية وتوسيع الحماية الاجتماعية وتقليص التفاوت. وفي هذا المجال يرتكز برنامج العمل المسطر في المخطط على استراتيجية التنمية الاجتماعية المندمجة، التي صادقت عليها اللجنة الوزارية التي تشرفت برئاستها، ويسعى إلى تفعيلها من خلال البرامج والمشاريع المقررة، اعتمادا على التجربة التي أتاحها برنامج الأولويات الاجتماعية.

وهكذا يهدف المخطط إلى محاربة البطالة والفقر والفوارق الاجتماعية والجهوية والأمية، خصوصا لدى النساء والشباب، والرفع من نسبة التمدرس بالمناطق القروية وفي وسط الفئات الاجتماعية الفقيرة، والحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة، وتوفير السكن الاجتماعي للفئات المحرومة، وفك العزلة عن المناطق النائية، وتحسين العلاجات الطبية الأساسية وتدعيم إدماج المرأة والشباب.

ويشكل هذا المحور اختيارا استراتيجيا بهدف تأمين مسار مجتمعي تتقلص فيه الفوارق على مستوى الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية.

كما يهدف مشروع المخطط إلى تحسين مستوى المعيشة بحوالي 2,4% سنويا في المتوسط خلال الخماسية المقبلة، مقابل نمو متوسط لم يتجاوز 1% سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة. وسيساهم في تحقيق هذا الهدف المجهودات التي ستبذل لإنعاش التشغيل الذي يظل من أهم التحديات المطروحة.

ويتوقع مشروع المخطط، بناء على أهداف النمو الاقتصادي وتطور الاستثمار، أن ينخفض معدل البطالة من حوالي 14% في بداية المخطط إلى 12,5% في سنته النهائية، لينحدر إلى 9,3% في 2009 ، ثم إلى 7,3% سنة 2014، وذلك في ظل فرضية معدل للنمو يناهز 5% سنويا في المتوسط خلال هذه الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن المخطط يحـــدد مبلغـــا إجماليـــا للتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت يناهز 560 مليار درهـــم، خلال الفـــترة 2004-2000، يشـــمل ســـائر العنـــاصر الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، فإن مـــن الـــلازم الإشـــارة إلى أن استحداث مناصب الشغل بواسطة الوظيفة العمومية أصبـــح محدودا باعتبار إمكانيات التمويل المتاحة بواســـطة المـــوارد العادية للدولة، فضلا عن أنه من اللازم أن تتجه البلاد نحـــو إحداث مناصب الشغل المنتج، بدل تضخيم أعداد الموظفين بالإدارة العمومية، دون أن يكون لذلك انعكاس حقيقـــي وملموس على الناتج الاقتصادي للبلاد.

إن الارتباط العضوي بين معدل الاســـتثمار وتوســـيع قاعدة الإنتاج والتشغيل يوضح بشكل قاطع ضرورة وعـــي الأطراف الاقتصادية المختلفة، أكثر من أي وقت مضـــى، بمعالجة إشكالية البطالة من منطلق وطني، يوسع المجـــهودات المبذولة من طرف الجميع من أجل إتاحة الفرصة للعـــاطلين،

وفي مقدمتهم أصحاب الشهادات، من المساهمة في مسلسل التنمية الاقتصادية من خلال العمل المنتج.

وعلى مستوى الحكومة، سيتم في هذا السياق، وضع آليات مواكبة لدعم التكوين الاندماجي وتفعيل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وصندوق النهوض بتشغيل الشباب، ومبادرة التشغيل والتكوين التأهيلي، وبرنامج مساعدة التشغيل الذاتي . كما سيحظى كل من تحسين العلاقات المهنية وتحديث علاقات الشغل بعناية كبيرة تجسدها التدابير والإصلاحات التي ستتخذ في هذا الإطار، كإعادة هيكلة وتنشيط مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وخاصة التعاونيات، واعتماد آليات التشغيل الذاتي والقروض الصغيرة، وتفعيل وكالة التنمية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، لابأس من الإشارة إلى أن الإنعاش الوطني سيساهم بإحداث ما يناهز 48,8 مليون يوم عمل، أي ما يعادل 40.550 منصب شغل قار، طوال الفترة الممتدة من يوليوز 2000 إلى دجنبر 2004.

وعلى مستوى محاربة الفقر، أقر مشـــروع المخطـــط مجموعة من البرامج المندمجة تعبر عـــن الإرادة الفعالـــة في تدعيم التضامن . وفي هذا الصدد ستتم تقويـــة الآليـــات المرتبطة بالموضوع، وبصفة خاصة تفعيل وكالـــة التنميـــة الاجتماعية وتعبئة موارد الزكاة في نطاق اللجنة التي أعلـــن عنها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثـــراه في خطابه السامي بمناسبة ليلة القدر من شهر رمضـــان 1418 (يناير1998). كما ستبذل الجهود لتنسيق مبادرات مختلـف القطاعات الحكومية وغير الحكوميـــة تفاديـــا للتضـــارب وتشتيت الجهود.

وعلى مستوى مؤشرات التنمية البشرية، سيتم توسـيع التغطية الطبية إلى حوالي 30% من السكان في أفق ســـنة 2004، مقابل 15% حاليا، وتقليص وفيات الأطفال مـــن 37 لكل ألف ولادة حية إلى 30 في نهاية المخطط، وذلـــك تماشيا مع التوجهات التي يتبناها المخطط والرامية إلى تعزيـز

البرامج الصحية والوقائية ومكافحة الأمـــراض، وخاصـــة الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل.

وتتمحور الإجراءات الراميـــة إلى إنعـــاش الســـكن الاجتماعي، حول تعبئة الأراضي الصالحة للبناء، ومحاربـــة المضاربة العقارية، وتكييف وملاءمة نظام التمويل، وتدعيـــم تسهيل اقتناء السكن، وتشجيع بناء مســـاكن المـــأجورين، ومحاربة مدن الصفيح والسكن العشوائي، وإنعاش الســـكن المخصص للكراء.

وعلى مستوى برنامج العمل الذي أقره المخطط، تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الاعتمادات الهامة التي رصـدت لكتابة الدولة في الإسكان، تم تخصيص غلاف يبلـــغ 1800 مليون درهم من طرف صندوق الحســـن الثـــاني للتنميـــة الاقتصادية والاجتماعية لإنجاز 11.500 مســـكنا، منـــها 9.235 مسكنا تخصص لإعادة إسكان قاطني دور الصفيـح، بالإضافة إلى تجهيز 4.854 قطعة أرضيـــة ، منـــها 2.088 لإعادة الإسكان، و600 قطعة مخصصة للأنشطة . وإضافـة

إلى ذلك، ستقوم المؤسسات التابعة لكتابة الدولة في الإسكان بإنجاز 132.370 قطعة أرضية سكنية، و33.764 وحدة سكنية، و14.552 قطعة أرضية مخصصة للأنشطة الاقتصادية.

وفي ما يتعلق بالمرأة التي تشكل نصف المجتمع، يهدف مشروع المخطط إلى إتاحة فرص أوسع أمامها، بتوفير خدمات الصحة و التعليم والتكوين وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها، والمساهمة الفعالة في الحركية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشهدها البلاد.

أما الشباب الذي يشكل مستقبل البلاد، فترتكز الإستراتيجية التي أقرها مشروع المخطط فيما يخصه على عدد من البرامج تتمحور حول محاربة البطالة وإنعاش تشغيل الشباب، وخاصة حاملي الشهادات، وتنمية بيئة تربوية اجتماعية قادرة على بعث ثقافة بناءة لديهم، بالإضافة إلى مساعدة وتأطير وتدعيم المنظمات والجمعيات العاملة في هذا المجال.

وبهدف تيسير إنعاش تشغيل الشباب، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، ستتم تعبئة مجموعة من الوسائل، ومنها على الخصوص، تشجيع الهندسة الوطنية، والاستعمال الأمثل للرصيد العقاري، ورفع العوائق المتعلقة بضعف التمويل الذاتي، إضافة إلى خلق بنيات محلية لدعم مبادرات المقاولين الشباب، وخاصة من طرف الغرف المهنية والجماعات المحلية.

خامسا: تحقيق نمو اقتصادي قوي ومحدث لمناصب الشغل من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني وتطوير الاستثمار.

ويكمن تأهيل الاقتصاد الوطني في تحسين محيطه العام الذي يتمثل في تطوير الإطار القانوني وجعل الجهاز القضائي يساير التحولات العميقة للاقتصاد، وتبسيط المساطر الإدارية، وتقوية البنيات التحتية ،وملاءمة النظام الجبائي ، والبحث عن أسواق جديدة، والمحافظة على مصداقية المغرب في الأسواق المالية العالمية.

وفي هذا الإطار، يهدف المخطط إلى تقليص المديونية، حيث سينتقل جاري الديون الخارجية من 55% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1999 إلى حوالي 33% سنة 2004. وسيتحقق ذلك مع الحفاظ على التوازنات الأساسية للاقتصاد والتحكم في التضخم، حيث لن يتجاوز المستوى العام للأسعار % 2,5 كزيادة سنوية متوسطة.

كما ينص المخطط في ميدان التجهيزات الأساسية بغية تقوية البنيات التحتية الضرورية على عدة مشاريع. وتهم تكسية وتقوية ما يناهز 2.260 كلم من الطرق، إضافة إلى 2.210 كلم من الطرق القروية، وإنجاز حوالي 100 كلم من الطرق السيارة سنويا. وسيتم إشراك القطاع الخاص لإنجاز واستغلال مشاريع طرقية عن طريق الامتياز. كما تهم هذه البرامج توسيع ميناء المحمدية، وصيانة مينائي الدار البيضاء والمحمدية، واستكمال بناء ميناء الداخلة، وتشييد ميناء بوجدور، وإنجاز 7 منشآت مائية كبرى، بالإضافة إلى

أربعة سدود متوسطة وثمانية سدود صغرى، فضلا عن إتمام المشاريع الأخرى والبحث عن المياه الجوفية.

كما يعني هذا التأهيل عددا من الإجراءات والاقتراحات بغية الرفع من قدرة المقاولة الوطنية على المنافسة. وتتوقف تقوية مكانة المقاولة المغربية على إنعاش الاستثمار وتطوير آليات التمويل وتحسين سير السوق العقارية. كما تتوقف على مدى تمكنها من التكنولوجيات الحديثة وتوفرها على يد عاملة مؤهلة ذات إنتاجية ترفع من تنافسيتها.

وفي هذا النطاق ، يسعى مشروع المخطط إلى استكمال الإطار التحفيزي، ومتابعة مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية، وتفعيل ما صدر منها ، ولاسيما المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك ، وتبني المواصفات والملكية الصناعية، وتطبيق إصلاح مدونة الجمارك، وإصدار مدونتي الشغل والتأمينات ، وتدابير أخرى تهم تقوية المقاولة في مجالات التمويل والضمان والتكوين والاستشارة الهندسية.

كما يولي المخطط اهتماما بالغا للمقاولات الصغـــرى والمتوسطة، إذ سيتم إصدار ميثاق خاص بها، يحدد التزاماتهـا وبرامج الدولة المدعمة لها. كما سيتم وضع مرصد خـــاص بها، ودراسة إمكانية إحداث وكالة وطنية لإنعاشها.

ولقد أقر المخطط معدلا لنمو الناتج الداخلي الإجمـــالي يناهز 5% سنويا في المتوسط، ويصل في نهاية المخطـــط إلى 6,4% عوض 2,2% كوتيرة نمو متوسطة خلال التســـع سنوات الأخيرة. ويقتضي ذلك طبعا تحســـنا ملموســا في معدلي الاستثمار والادخار، ليصلا على التوالي إلى 28% و 27,3% سنة 2004 مقـــابل 24,2% و23,3% ســنة 1999.

و تختلف وتيرة النمو الاقتصادي السنوي المرتقبة مـــن قطاع لآخر، بحيث يتوقع أن ترتفع القيمة المضافة للقطـــاع الأولي بنسبة 3,4% ، بينما سيحقق القطاع الثانوي نمـــوا بمعدل سنوي يقارب 4,8% ، وسترتفع القيمة المضافـــة

للقطاع الثالثي بأكثر من 5,5% خـــلال الفـــترة 2004-2000.

وهكذا سينمو قطاع الصناعة ب 4,6%، وســـيعرف قطاع البناء والأشغال العمومية تسارعا مهما حيث ســـينمو بمعدل سنوي يقدر ب % 5,7. وبالموازاة مع ذلك ســـينمو قطاعا الطاقة والمعادن علـــى التـــوالي ب 6,2% و2,2% سنويا.

وستصل نسبة نمو الخدمـــات التســـويقية إلى 8,7%، حيث سيبلغ نمو قطاع النقل والمواصـــــلات 12%، ونمـــو قطاعي التجارة والخدمات على التـــوالي 7,2% و 8,4%، تبعا لانتعاش القطاعات الإنتاجية والانطلاقة المرتقبة للقطـاع السياحي.

و ترمي الإستراتيجية المقررة في القطاع الســـياحي إلى خلق الظروف الملائمة للاستجابة للمتطلبـــات المســـتقبلية للسياحة من خلال توفير المناطق السياحية الملائمة وتشـجيع

إنشاء مقاولات سياحية ذات تنافسية عالمية. و يسعى مشروع المخطط إلى تحسين ظروف الاستقبال وتدعيم الجهود الإنعاشية حسب المنتوج والمنطقة، وإلى تحسين العرض من خلال تقليص تكاليف الإنتاج .

ويهدف مشروع المخطط إلى استقبال 4 ملايين سائح أجنبي ، وتحقيق 29 مليار درهم كمداخيل في أفق 2004 ، وإحداث 204 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر خلال فترة المخطط. ويتطلب هذا توفير30 ألف سرير إضافي موزعة بشكل عقلاني حسب الجهات و المستويات، حيث سيتم إحداث ثلاثة أقطاب سياحية بكل من تاغزوت بأكادير، والسعيدية ورأس الماء بوجدة ، وخميس الساحل بالعرائش.

وتيسيرا لنهضة القطاع السياحي، ستبذل كافة الجهود من أجل تنويع المنتوج السياحي، من خلال الاهتمام بالسياحة الجبلية، والصحراوية، والثقافية، مع تشجيع السياحة الداخلية.

ويعد الصيد البحري قطاعا محوريـــا في اســتراتيجية التنمية، وذلك لتمكين بلادنا من استدراك التأخر الناتج عن عدم استغلال ثرواتنا البحرية. وهكذا يـــهدف مشـــروع المخطط أساسا إلى الحفاظ على الثروات السمكية من خلال ترسيخ مفهوم الصيد المســـتديم والمســـؤول والاســـتغلال العقلاني، مع تحديث وعصرنة الأسطول المغـــربي وتكثيـــف الأبحاث العلمية والتكوين البحري.

وإذا كان لعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي أثر سلبي على الميزانية العامة للدولة، فإن ديناميكية الإنتاج والتصدير المتوقعة والناتجة عـــن حمايـــة الـــثروات السمكية وتأهيل القطاع، ستكون لها نتائج مباشرة وغـــير مباشرة في خلق فرص الشغل وإنعاش الصادرات والزيادة في مداخيل الدولة.

وتمشيا مع هذه التوجهات، أقر مشـــروع المخطـــط مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا في ما يلي:

- تحقيق نسبة لنمـــو القطـــاع تبلـــغ % 11في المتوسط السنوي ؛
- تحقيق استثمار يصل إلى 7,6 مليار درهم، منـها 5,1 للقطاع الخاص، والباقي يضطلع به القطاع العـلم وشبه العام، بما في ذلك المشاريع التكميلية .

وفي قطاع تكنولوجيا الاتصال، وتماشيا مـــع الثـــورة المعلوماتية التي يشهدها العالم، عمل المغرب على مواكبـــة هذه الثورة من خلال تحديث وتحرير هذا القطـــاع. وفي هذا الإطار يسعى مشروع المخطط إلى إصلاح المؤسسات العاملة بهذا القطاع وإنشاء مؤسسات جديدة بغية تحسين أدائه في إطار تنافسي مع إشراك الخواص في عملية الدفـع بهذا القطاع الواعد.

وهكذا، وبالإضافة إلى مجموعة من الدراسات المزمـــع القيام بها والتحسينات اللازمة لملاءمـــة الإطـــار القـــانوني للتجارة الإلكترونية، ستقوم الشركات العاملة في القطـــاع بتمديد الشبكة الوطنية الثابتـــة للمواصـــلات الســـلكية

واللاسلكية، وتمديد شبكة الهاتف النقال وتقوية الربط القروي ووضع شبكة وطنية ذات صبيب عال.

وتفاديا للإطناب، سأقتصر على القول بأن مجموع القطاعات الأخرى ستنهج سياسات تنموية متكاملة وتساهم ضمن مشروع المخطط في إنجاز برامج عمل تصب كلها في اتجاه الأهداف الكبرى لاستراتيجية التنمية المعتمدة.

سادسا : إعداد التراب الوطني وتنظيم النسيج العمراني.

وتهدف هذه السياسة إلى وضع تصور شمولي للتراب الوطني على المدى البعيد، وإلى توفير وسائل تأهيل المجال و تدبيره بطريقة عقلانية. ويهدف مشروع المخطط في مجال إعداد التراب الوطني إلى إرساء إطار للتشاور والتوافق بين مختلف المتدخلين. ويرتكز هذا التشاور على دراسات استشرافية تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الطبيعية، ومتطلبات التنمية المستديمة، وتحدد معالمه ضمن ميثاق لإعداد التراب الوطني. ويتوخى من ذلك على الخصوص ، التخفيف من التفاوتات الجهوية في إطار سياسة تضامنية للتنمية الجهوية ،و التحكم

في المشهد العمراني للبلاد عن طريق معالجة إشكالية التمدن السريع والمساعدة على إرساء ظروف تنمية قروية مندمجة.

وتهدف هذه السياسة أيضا إلى التوفيق بين الطموحات المستقبلية لإعادة توازن التنمية في بعدها المجالي والإكراهات المرتبطة بمتطلبات التنافسية، حيث سيتم تحديد أدوات ومناهج للعمل كفيلة في آن واحد ، بتحقيق تأهيل مجالي متوازن ومتناسق ، وبالدفع بالمشهد العام للبلاد إلى مسار تتحول فيه الاتجاهات الثقيلة لصالح نمو قوي ومستديم.

وهكذا ينص مشروع المخطط على توفير شروط حماية المحيط البيئي من عوامل الاختلال والتلوث، ومقاومة اندثار الموارد ، وتردي ظروف عيش السكان، وذلك من خلال تحسين البيئة الحضرية في إطار يتميز بالشراكة بين مختلف الفاعلين، وحماية الموارد الطبيعية ، ولاسيما المائية منها ، من مختلف أشكال التلوث، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

كما ستواصل برامج التربية والإعلام الرامية إلى إرساء وترسيخ وعي بيئي وأخلاقي، من خلال إدمـــاج الجـــانب البيئي في المناهج المدرسية للتعليـــم الأساســـي والثـــانوي، وتقوية قدرات مختلف المتدخلين لإدماج الجوانب الخاصـــة بالبيئة والتنمية المستديمة في برامجهم، والأخذ بعين الاعتبـــار الخصوصيات الوطنية والجهوية والمحلية.

السيد الرئيس؛

السيدتان و السادة المستشارون المحترمون؛

تلكم كانت بعض المعطيات حول مضمون مشـــروع المخطط التي لا تعدو أن تكون نظرة مختصرة، علمـــا بـــأن الحكومة ستكون رهن إشارتكم لتقديم كـــل الشـــروحات والتوضيحات المطلوبة خلال تدارسكم لمختلف القطاعـــات والمواضيع. ولنا الأمل الكبير في أن تكون هذه المحطة الـــتي وصل إليها مسلسل إعداد ودراسة مشروع المخطط فرصـــة لإغناء الحوار وتفعيل التشاور حول اختياراتنا التنموية.

وبالفعل، فإن هذا المشروع الـــذي تعرضـــه عليكـــم الحكومة اليوم ، هو نتيجة لمسلسل شـــاركت في إعـــداده الإدارات والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمجتمـــع المدني والجماعات المحلية في إطار لجن قطاعية وموضوعاتيـــة، وطنية وجهوية ومحلية. وقد وفر مسلسل إعداد هذا المخطط إطارا متميزا للتشاور والحوار حول مختلف جوانب التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ولا يفوتني في الختام ، الإشارة إلى أنه بعـــد مصادقـــة مجلسكم على مشروع المخطط، سيتم اســـتكمال توطـــين المشاريع التي يتضمنها، وسترتب حسب القطاعات وحسب كل جهة من الجهات الستة عشر، وذلك حتى يتسنى إخبـــار المجالس الجهوية المعنية التي ســـتنكب بجـــانب الأطـــراف الأخـــرى، أي ممثلـــي الإدارة والمؤسســـات العموميـــة والجماعات المحلية الموجودة في تراب الجهة، وعناصر مـــن المجتمع المدني، في إطار لجن جهوية، على استكمال تحضـــير المخططات الجهوية التي وافيناكم بمعطيات عنـــها، قصـــد الاستئناس.

و تتلخص مهمة هذه اللجن في إدماج و تنسيق برامج الإدارة والمؤسسات العمومية مع برامج الجماعات المحلية لبلورة مخططات جهوية متكاملة وشمولية ستعرض بدورها على المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط قصد المصادقة عليها، والتأكد من تناسقها مع المخطط الوطني.

وأملنا كبير في أن يفوز مشروع المخطط بموافقتكم، هذا المخطط الذي تريده حكومة صاحب الجلالة، نصره الله، محطة متميزة في تاريخ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

وفقنا الله لما فيه خير هذا البلد الأمين ، وجعلنا عند حسن ظن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

عرض السيد عبد الحميد عواد

الوزير المنتدب لدى

الوزير المكلف بالتوقعات

الاقتصادية والتخطيط

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني ويسعدني أن أقدم لكم مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة الخماسية 2000-2004. وكما تعلمون يمثل عرض المشروع أمام مجلسكم الموقر المحطة الأخيرة في مسلسل الموافقة.

وقـــبل أن أتطرق إلى مضمون المشروع ، أود أن أذكر بالمراحل التي مر منها إعداده الذي هو نتيجة لمسلسل دام عدة شهور، وشكل إطارا متميزا للتشاور والحوار حول مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ساهمت في بلورته جميع مكونـــات المجـــتمع في اطار لجان قطاعية وموضوعاتية، باشرت أشغالها على كافة المستويات الوطنية، والجهوية والاقليمية والمحلية.

ولقد شكلت الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد الوزير الأول، بتاريخ 28شـــتنبر1999 والمتعلقة بتحضير المخطط المرجعية الأساسية للمشروع، حيث رسمـــت بوضـــوح معالم مشروع مجتمعي متكامل يرتكز على تقوية بنيات المجتمع المغربي وإدماج مختلف مكوناته، و يؤكد على تقليص الفوارق الاجتماعية و الجهوية بين الوسطين القروي و الحضري، وذلك بمحاربة الفقر والتهميش، وتشغيل الشباب والعناية به ، وفتح المجال لمساهمة المرأة، وتفعيل المكونات الثقافية المبنية على التضامن والتآزر.

وإن الحكومة تتوخى من هذا المشروع الذي صاغته بمشاركة جميع الفاعلين الاقتصـــاديين والاجـــتماعيين تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وتأهيل المغرب ليندرج في مسلسل الحضارة العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

ويشتمل مشروع المخطط على جزئين، الأول يتطرق لتطور الحالة الاقتصادية والاجـــتماعية، وللآفاق المستقبلية، والتوجهات والأهداف الإجمالية. ويتناول الثاني التـــنمية القطاعيـــة، بما في ذلك التنمية الاجتماعية وتثمين الموارد البشرية ، وتأهيل القطاعات المنتجة، و تنمية التجهيزات الأساسية الاقتصادية، وإصلاح الإدارة العامة والعدل.

كما أننا أرفقنا هذه المؤلفات بوثيقة حول التنمية الجهوية، قصد الاستئناس، باعتـــبار أن برامج الجماعات المحلية، على مختلف مستوياتها، ستتم مراجعتها لأجل ملاءمـــتها مـــع السنوات المدنية، فضلا عن أن المخططات الجهوية، وعددها 16 مخططـــا، سيتم استكمال تحضيرها من طرف لجن جهوية موسعة للتخطيط، وذلك بعد موافقتكم على مشروع المخطط الوطني. وسوف تعرض بعد ذلك المخططات الجهوية على المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط، قصد تبنيها، بعد التأكد من تناسقها مع المخطط الوطني .

السيد الرئيس،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

ترتكـــز المنهجية التي اعتمدت في تحضير المخطط على مقاربة جديدة لتدبير التـــنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور شمولي ومنسجم وبمساهمة كافة الأطراف المعنية.

ولقـــد انطلق مسلسل تحضير المشروع بوضع الإسقاطات الطويلة والمتوسطة المـــدى الـــتي كونت القاعدة لإعداد الإطار الماكرو-اقتصادي، الذي شكل بدوره أرضـــية لـــتهييء المذكرة التوجيهية، التي سطرت التوجيهات العامة وأهم أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للخمس سنوات المقبلة. ولتعميق البحث و مناقشـــة هـــذه الوثيقة، خصصت الحكومة يومين دراسيين تم خلالهما التطرق إلى الاســـتراتيجية العامـــة، والـــتوجيهات والاختيارات المقترحة والمستمدة أساسا من الـــتوجيهات المـــلكية ومن البرنامج الحكومي. وبالموازاة مع ذلك وضعت الحكومة مذكرة لتوضيح الإطار العام وتنظيم أشغال اللجان القطاعية والموضوعاتية.

ولقد انطلقت أشغال هذه اللجان بعد مصادقة الحكومة على المذكرة التوجيهية وعلى منهجية العمل. وانكبت على دراسة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ومناقشة التوجهات والحاجيات والمشاريع والتدابير المقترحة حسب قطاعات وميادين تخصص هذه اللجن.

وقد أسفرت أشغال كل لجنة عن تقرير مفصل تضمن تحليلا للوضعية الراهنة لـــلقطاعات التي تمت دراستها، وتحديد السياسة القطاعية المقترح تبنيها. كما تضمن التدابير والإصلاحات المصاحبة وبرنامج عمل أولوي يكون النواة الصلبة التي تترجم

تـــرتيب أولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط. كما تضمن الـــتقرير مشاريع إضافية أدرجت ضمن بنك للمشاريع يمكن تمويلها في إطار قوانين الماليـــة الســـنوية إذا مـــا سمحـــت الأوضاع المالية بذلك، تماشيا مع مبدئي المرونة والاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة.

واستنادا إلى التقارير المنجزة من طرف اللجان، تم تحضير صيغة أولى لمشروع المخطط حيث تم تحديد برنامج عمل شامل ومتناسق يعكس الاختيارات والأولويات ويـــأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المادية والبشرية للبلاد، و وافق على هذه الصيغة مجلس الحكومة، كما هو معلوم.

وتجـــدر الإشارة إلى أن العودة إلى العمل بالسنة المدنية كإطار للقوانين المالية، اســـتلزمت مراجعة البرمجة السنوية لمشروع المخطط الأولي، حيث تم إدراج النصف الأخـــير لسنة 2004، و أصبح بذلك المخطط يغطي الفترة الممتدة من فاتح يناير 2000 إلى 31 دجنبر 2004.

وبعـــد مصادقة الحكومة على الصيغة المراجعة، عرض مشروع المخطط على المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط قصد الدراسة وإبداء الرأي.

وهكذا تفضل صاحب الجلالة نصره الله فترأس الجلسة الافتتاحية للمجلس يوم 4 مايو 2000 بطنجة. وقد توبعت أشغاله برئاسة الوزير الأول بالرباط يومي 5 و 6 مـــايو، حيـــث اختتمت بإصدار اللجان المتفرعة عنه لعدة توصيات أخذت بعين الاعتـــبار في مشـــروع المخطـــط، الذي أحيل بعد ذلك، قصد الموافقة،على مجلس الوزراء الذي انعقد يوم 7 يونيو برئاسة جلالة الملك، نصره الله .

السيد الرئيس،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

بعد تقديم هذه اللمحة المقتضبة عن مسلسل إعداد مشروع المخطط، اسمحوا لي بـــأن استعرض عليكم أهم التوجهات والأهداف والبرامج الواردة في المشروع، والتي تصب في سياق استراتيجية تنموية تتمحور حول:

أولا: تحســـين الإطـــار المؤسساتي لحسن التدبير الملائم للتنمية لأجل تحقيق نمو اقتصـــادي قوي ومحدث لمناصب الشغل، من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني وتطوير الاســـتثمار، ويعـــني ذلك تحديث البلاد و تهييء المناخ الملائم للاستثمار والتنمية و المنافسة، كما يستهدف إشراك جميع المتدخلين في إعداد القرارات بما في ذلك الدولة والمؤسســـات المنبثقة عنها والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتوزيع العقلاني للمهام والأدوار باعـــتماد وســـائل وأســـاليب جديدة وفعالة لتدبير المؤسسات الاقتصادية والأجهزة الإدارية.

وبالإضـــافة إلى إصـــلاح مـــنظومة اتخاذ القرار في جميع المجالات الاقتصادية والسياســـية فـــإن تحديث الإطار المؤسساتي يسعى كذلك إلى ملاءمة هيكلة الإدارة لمهمة تنفيذ هذه القرارات وتتبعها وتقييمها.وستواصل المجهودات في هذا النطاق من أجـــل إصـــلاح الإدارة وعصـــرنتها وتعزيـــز دولة الحق والقانون وإصلاح العدل والمؤسسات العمومية وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي.

وفي هـــذا الصـــدد، يهدف مشروع المخطط إلى إرساء إدارة مواطنة، عالية الأداء، تســـودها الشـــفافية والمصداقية. وسيتم ذلك من خلال تفعيل ميثاق حسن التدبير، وتبسيط المساطر، وتوصيف وتصنيف الوظائف، وتقوية اللاتمركز الإداري، مع تحسين النصوص الإدارية ودعم استعمال اللغة العربية.

كمـــا ينص مشروع المخطط على متابعة خطة تحديث القانون المغربي وإيلاء عـــناية أكبر لتناسق القوانين وملاءمتها مع المحيط الاقتصادي الاجتماعي والثقافي ، والعمل على استيعابها من طرف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، والسهر على أن تجد ترجمتها الملموسة في الممارسة القضائية.

ومـــن جهة أخرى، يتطلب تفعيل الدور الإيجابي للإدارات العمومية، مواكبة الإصـــلاحات في ميدان اللامركزية، باعتبار الجماعة المحلية أداة ومحركا للتنمية المحلية والجهويـــة، خاصة عبر بلورة المفهوم الجديد للسلطة وتفعيل مبدإ القرب الجغرافي. وهـــذا يتطلب توضيح الأدوارعلى جميع المستويات. وسيتم في هذا السياق مراجعة الميـــثاق الجمـــاعي في اتجاه توسيع اختصاصات الجماعات المحلية وتسهيل ممارستها لمســـؤولياتها وتخفيـــف ثقـــل الوصاية عليها، وكذا الظهير المنظم لمجالس العمالات والأقاليم .

وبغية تأهيل النسيج الإنتاجي الذي يشكل الأساس الذي ينبني عليه النمو الاقتصادي، والرفع من تنافسية المقاولة ، تركز الإستراتيجية المعتمدة على خلق وتفعيل مناخ ملائم يتسم بالثقة والشفافية، وذلك عبر تدعيم آليات التشاور بين جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وفي إطار تشجيع الاستثمار، تسعى الإستراتيجية إلى استكمال الإطار التحفيزي، وإحداث جهاز لاستقبال المستثمرين، ومواصلة ومراجعة النصوص القانونية والتنظيمية، وتفعيل تلك التي تمت المصادقة عليها، لاسيما المتعلقة منها بالأسعار والمنافسة، وحماية المستهلك، وتطبيق إصلاح مدونة الجمارك، وإصدار مدونتي الشغل والتأمينات إلى غير ذلك من الإجراءات التي يجب أن تواكب متطلبات الدينامية الاقتصادية للبلاد. وبالنظر لوزن المقاولات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الانتاجي، سيتم إصدار ميثاق خاص بها، يحدد التزاماتها وبرامج الدولة المدعمة لها. كما سيتم وضع مرصد خاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، ودراسة إمكانية إحداث وكالة وطنية لإنعاش هذه المقاولات.

وعلى ضوء الأهداف التوخاة سواء في مجال محاربة البطالة، أو تحسين مستوى عيش السكان، مع اعتبار امكانيات البلاد، أقر المخطط معدلا لنمو الناتج الداخلي الإجمالي يناهز 5% سنويا في المتوسط، ويصل في نهاية المخطط إلى 6,4%. ويقتضي ذلك تحسنا ملموسا في معدل الاستثمار والادخار، اللذين يجب أن يصلا على التوالي إلى 28% و27,3% سنة 2004.

ولتحقيق هذه الأهداف حددت الاستثمارات الإجمالية لمشروع المخطط الحالي في 567 مليار درهم، مقابل 205 مليار درهم بالنسبة لمخطط المسار 88-1992. وإن التطور الهام الحاصل بين المخططين -إذ تضاعف الاستثمار بما يقارب ثلاث مرات - ليبرز المجهود الكبير الذي يتعين بذله في هذا المجال.

وعلى مستوى الدولة ، انتقلت اعتمادات الاستثمار من أقل من 15 مليار درهم في المتوسط السنوي خلال فترة مخطط المسار 88-1992 إلى 30 مليار

درهم في المشروع الحالي بما فيه الحسابات الخصوصية للخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يبرز الإرادة القوية للحكومة للدفع بعملية التنمية إلى الأمام. هذا مع التذكير بأن مشروع المخطط الحالي حرص على ألا يبتعد عن الواقعية، إذ خضع لدراسة معمقة في مجال التمويل. وقد تم ذلك على المستوى الإجمالي الماكرو-اقتصادي من أجل تحقيق الانسجام بين الأهداف والوسائل، كما تمت دراسة مستفيضة لتمويل ميزانية الدولة وذلك لأجل التوفيق بين الطموحات وضرورة الحفاظ على التوازنات المالية.

وسيتم تمويل الميزانية بدون الزيادة في النسب الضريبية، بل من المنتظر أن يعرف الضغط الضريبي تراجعا . و على هذا الأساس، سيتم تمويل استثمارات الخزينة عن طريق الادخار العمومي بنسبة 75%. وهذا راجع أساسا إلى العقنلة والتحكم في المصاريف العادية للدولة .

وسيتم العمل على المحافظة على التوازنات الأساسية للاقتصاد والمستوى العام للأسعار الذي لن يتجاوز زيادة 2,5% سنويا في المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب بذل مجهود خاص عبر إجراءات تعويضية من شأنها أن تمكن من الإبقاء على عجز الخزينة في حدود 1,1 % من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2004، وبالنسبة لعجز المدفوعات الجارية، في ما يناهز 0,8% من الناتج الداخلي في نفس السنة.

أما بالنسبة للمديونية، فإن المخطط يهدف إلى التحكم في مستواها، إذ سينتقل جاري الديون الخارجية من 55% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1999

إلى حوالي 33% سنة 2004، والالتزام بمستوى معقول في ما يخص المديونية الداخلية.

وعلى مستوى القطاع الخاص، وحتى يتمكن من الاضطلاع بدوره الكامل في عملية التنمية، ستتابع سياسة تحديث وتحسين أداء القطاع المالي وإحداث آليات جديدة للتمويل، وتفعيل البورصة، وكذا تحسين أدوات تمويل الخزينة حتى يفسح المجال للقطاع الخاص لتمويل برامجه الاستثمارية.

وعلى مستوى التجهيزات الأساسية، التي تشكل عنصرا أساسيا لتحفيز الاستثمار الخاص، يتوخى مشروع المخطط تدعيم البنيات التحتية الإقتصادية حيث تم اقرار مجموعة من البرامج والمشاريع، منها على الخصوص تقوية وتكسية 2260 كلم من الطرق، وانجاز 2210 كلم من الطرق القروية وحوالي 100 كلم من الطرق السيارة سنويا، كما يهم برنامج العمل صيانة ميناء الدار البيضاء وميناء المحمدية مع توسيع هذا الأخير، واستكمال ميناء الداخلة، وبناء ميناء بوجدور. ويشمل برنامج العمل كذلك إنجاز 7 منشآت مائية كبرى و4 سدود متوسطة و8 سدود صغرى.

وفي مجال السياحة، من أهم المشاريع المبرمجة احداث ثلاثة أقطاب سياحية بكل من تغازوت والسعيدية وخميس الساحل وذلك في أفق استقبال 4 ملايين سائح في 2004.

وفي مجال الصناعة، يهدف المخطط إلى توسيع وتسريع إنجاز المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الإقتصادية، وكذا برامج طموحة في ميادين الطاقة والمعادن، والصيد البحري، وقطاعات الاتصال وتكنولوجيا الإعلام.

ثانيا: تحقيق التنمية الاجتماعية عبر تأهيل العالم القروي وتلبية الحاجيات الأساسية وتوسيع الحماية الاجتماعية وتقليص التفاوت:

تشكل التنمية القروية وتقليص الفوارق الجهوية اختيارا جوهريا، بالنظر لعدة اعتبارات، منها الإعداد المتوازن للتراب الوطني، وضمان التلاحم الاجتماعي بواسطة التقليص من الفوارق الجغرافية والفئوية، وتحسين المحيط الاجتماعي – الاقتصادي للإنتاج، والمحافظة على الموارد الطبيعية، فضلا عن تضييق الشقة بين البادية والحاضرة. ويعبر المستوى المتدني لمؤشرات التنمية بالوسط القروي عن العجز الكبير الذي يشكو منه. وبغية تدارك هذا العجز، تولي الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولوية لتنمية العالم القروي.

وفي هذا الاطار، ستواصل الجهود في عدة قطاعات مع تسريع إنجاز المشاريع التي شرع في تنفيذها. ويتعلق الأمرعلى الخصوص برفع نسبة استفادة السكان القرويين من الماء الصالح للشرب من 38% سنة 1999 إلى 62% سنة 2004، ورفع معدل الساكنة القروية المستفيدة من الكهرباء من 39% إلى 70%، ونقل الكثافة الهاتفية، أي عدد الخطوط بالنسبة لكل 100 ساكن، بالوسط القروي من 0,55% إلى2,6%. ولفك عزلة العالم القروي أقر مشروع المخطط إنجاز 2210 كيلومتر من الطرق سنويا.

وبـــالموازاة مع ذلك سيتم تعميم التمدرس بالعالم القروي في أفق سنة 2002 ،كمـــا نـــص عـــلى ذلك الميثاق الوطني لإصلاح التعليم، ورفع نسبة الولادة تحت الإشـــراف الطبي من 20% سنة 1998 إلى 30% سنة 2004، مما سيؤثر على تقـــليص نسبة وفيات الأمهات عند الولادة إلى 2,7 في الألف سنة 2004 عوض 3,1 ســـنة 1997 ، وسيتسنى ذلك عبر تحسين مستوى التغطية بشبكة التجهيزات الصحية من 9.054 نسمة لكل مركز حاليا إلى 6.500 نسمة في نهاية المخطط، وتحســـين الـــتغطية بالتجهيزات الصحية الأساسية من 17.755 نسمة لكل مركز يوجد به طبيب سنة 1998 إلى 15.000 سنة 2004.

وإلى جانب ذلك فإن التنمية القروية تتطلب اعتماد مقاربة شمولية تتكامل فيها المـــبادرات وتـــتظافر فيها الجهود للإسهام بفعالية في تلبية الحاجيات الأولية للسكان القـــرويين. لذا يعتبر المخطط أداة عملية لبلوغ هذا التنسيق والاندماج المتوخى من مختلف المتدخلين بالعالم القروي، وذلك للرفع من الوقع الإيجابي لعمليات التنمية وفقا للتوجهات الأساسية للمخطط.

وتبقى تنمية العالم القروي مرتبطة بتطور الانتاج الفلاحي . ولهذه الغاية، أقر المخطط مجموعة من البرامج والتدابير تهدف إلى تحسن دخل الفلاحين، بواسطة الرفع من الإنتاجية واعتماد الأساليب العصرية، وتثمين الإنتاج الفلاحي. وسيسهم كذلك في تحقيق هذه الأهداف الرفع من مساحات الأراضي المسقية واستصلاح الأراضي البورية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه تم وضع برنامج شمولي في مجال السقي، يهدف إلى توسيع المساحات المسقية على مدى 99.740 هكتار، واقتصاد واستثمار مياه السقي، عن طريق استصلاح تجهيزات دوائر السقي الكبير والمتوسط والصغير التقليدي على مساحة 151 000 هكتار.

ويرتكز برنامج تحسين البنيات العقارية على صيانة واستصلاح الأراضي الفلاحية، على مساحة 72 000 هكتار، واستكمال أشغال ضم الأراضي على مساحة 98 000 هكتار، وانطلاق برنامج جديد على مساحة 100 000 هكتار.

وفي مجال التنمية الاجتماعية الشاملة تم إعداد استراتيجية تنموية مندمجة تنطلق من التجربة التي أتاحها برنامج الأولويات الاجتماعية على مستوى مجموعة من الأقاليم همت قطاعات التعليم والصحة الأساسيين والإنعاش الوطني .

وسوف تشمل مستقبلا عددا أكبر من الأقاليم ارتكازا على رصيد التجربة المكتسبة في تنفيذ هذا البرنامج. وقد تبنى المخطط توجهات وأهداف هذه الاستراتيجية ويسعى إلى تفعيلها من خلال البرامج والمشاريع المقررة ضمنه.

ومن بين أهداف هذه الاستراتيجية، محاربة البطالة والفقر والفوارق الاجتماعية، ولا سيما بالمناطق القروية، ومحاربة الأمية خصوصا لدى النساء والشباب، والرفع من نسبة التمدرس بالمناطق القروية وفي وسط الفئات الاجتماعية الفقيرة، والحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة، وتوفير السكن الاجتماعي للفئات المحرومة، وفك العزلة عن المناطق النائية، وتحسين العلاجات الطبية الأساسية.

ويشـــكل هـــذا المحور اختيارا استراتيجيا، وذلك بهدف تأمين مسار مجتمعي تتقـــلص فيـــه الفـــوارق على مستوى الفئات الاجتماعية وعلى مستوى الجهات والأقالـــيم. و لهـــذه الغاية ستصب الجهود في اتجاه إنعاش التشغيل، ومحاربة الفقر والأميـــــة، وإصـــلاح نظـــــام الحماية الاجتماعية، وتحسين العلاجات الطبية، وتشـــجيع السكن الاجتماعي، وتدعيم إدماج المرأة والشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المعلوم أن إنعاش التشغيل يظل من أهم التحديات المطروحة و هو مرتبط بنـــتائج الجهـــود الجماعية التي يضطلع بها كل المتدخلين الاقتصاديين، والتي تعززها السياســـة الماكرو-اقتصادية، والتدابير الرامية إلى تحسين المناخ العام للمقاولة، بما هو كفيل بتكثيف الاستثمار المحدث لفرص الشغل.

وفي هذا المجال ، يتوقع مشروع المخطط، بناء على أهداف النمو الاقتصادي وتطـــور الاستثمار، أن ينخفض معدل البطالة من 14% في بداية المخطط إلى % 12,5 في 2004، لينحدر إلى 9,3% في 2009، وذلك في ظل فرضية معدل للنمو يناهز5% سنويا في المتوسط خلال هذه الفترة.

وفي هذا الاتجاه، سيتم وضع آليات لدعم التكوين الاندماجي وتفعيل آليات أخرى ، كالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وصندوق النهوض بتشغيل الشـــباب ، ومبادرة التشغيل والتكوين التأهيلي، وبرنامج مساعدة التشغيل الذاتي. كما ستبذل الجهود لمعالجة المشاكل البنيوية لسوق الشغل، وتحسين العلاقات المهنية، وتحديث علاقات الشغل. ومن جهته، سيمكن الإنعاش الوطني من إحداث ما يعادل

40.550 منصـــب شـــغل قار طوال الفترة الممتدة من يوليوز 2000 إلى دجنبر 2004.

كمـــا أن إعـــادة هيكـــلة وتنشيط مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وخاصة التعاونيات، واعتماد آليات التشغيل الذاتي والقروض الصغيرة، وتفعيل وكالة التنمية الاجتماعية من أهم التدابير الواردة في المخطط في هذا المجال.

ومن بين الأهداف الجوهرية للتنمية الاجتماعية، محاربة الفقر، بواسطة برامج مندمجة هادفة. وخدمة لهذا الهدف، سيتم تعزيز الآليات الكفيلة بذلك، ويتعلق الأمر عـــلى الخصـــوص بتفعيل وكالة التنمية الاجتماعية و تعبئة موارد الزكاة في نطاق اللجنة التي أعلن عنها المغفورله الحسن الثاني طيب الله ثراه في خطابه السامي بمناسبة ليلة القدر من شهر رمضان 1418 (يناير1998)، هذا مع إحكام تنسيق مبادرات مختـــلف القطاعات الحكومية وغيرالحكومية لضمان اندماجها وتكاملها والرفع من مردوديـــتها ونجاعتها. وإضافة إلى ذلك، سيتم توسيع التغطية الطبية لحوالي 30% من السكان في أفق سنة 2004، مقابل 15% حاليا.

وفي ميـــدان السكن الاجتماعي، تتمحور الإجراءات الرامية إلى إنعاش هذا القطـــاع، أساســـا، حول تعبئة الأراضي الصالحة للبناء، ومحاربة المضاربة العقارية، وتـــنمية آليـــات جديدة للتمويل، وترشيد الدعم الرامي إلى تسهيل اقتناء السكن، وتشجيع بناء مساكن المأجورين مع محاربة مدن الصفيح والسكن العشوائي، وإنعاش الســـكن المخصص للكراء. وفي هذا الإطار ستستفيد حوالي 110 آلاف أسرة من بـــرامج محاربة دور الصفيح وإعادة هيكلة السكن العشوائي ورد الاعتبار للأنسجة

القديمـــة، إضافة إلى حوالي 15 ألف أسرة ضمن مشروع مناطق التهيئة التدريجية. كمـــا ستســـتفيد الأقاليم الصحراوية من برنامج يشمل 20.000 وحدة سكنية خـــلال فترة المخطط. وبموازاة مع ذلك، ستقوم المؤسسات العمومية بإنجاز 132 370 قطعة أرضية سكنية و764 33 وحدة سكنية و552 14 قطعة مخصصة للأنشطة الإقتصادية.

وفي مـــا يخص النهوض بوضعية المرأة، ترتكز الجهود على إرساء نظرة شمولية تمكـــن مـــن إعطاء المرأة مكانتها المشروعة في المجتمع، وتسهيل إدماجها في النشاط الاقتصادي، ورفع العراقيل التي تعوق الممارسة الفعلية لحقوقها.

ثالثا: تثمين الموارد البشرية وإصلاح نظام التعليم والتكوين: نظرا لأهمية التكوين والتعلـــيم وتـــأهيل العنصـــر البشري في عملية تحديث البلاد وإدراجها في الثورة الإعلاميـــة والتكـــنولوجة المعاصرة ، يسعى مشروع مخطط التنمية إلى تحقيق عدة أهداف و توجهات استنبطت مضامينها من الميثاق الوطني لإصلاح التربية و التكوين الذي أعدته اللجنة الخاصة بالتربية و التكوين.

وقـــد تبنى مشروع المخطط مبدأ إجبارية التعليم الأساسي ومجانيته، وتعميم التعليم الأولي بسنته الأولى في أفق 2004، وتخفيض سن التمدرس إلى 6 سنوات مـــع تعميمه في أفق 2001-2002، وتعميم التمدرس بالسلك الأول من التعليم الأساسي في أفق سنة 2002، وتعميم التعليم بالسلك الثاني الأساسي في أفق سنة 2008.

وتعـــد محاربـــة الأمية من الأهداف الرئيسية للمخطط، إذ تعتمد استراتيجية محاربتها على التعبئة وإسهام المجتمع المدني في برنامج عمل موحد لصالح المناطق التي تنتشر فيها الأمية.

و يهـــدف المخطط في هذا المجال، إلى تخفيـــض نسبة الأميـــة على الصعيد الوطني من 46% سنة 2000 إلى 35% في أفق سنة 2004.

رابعا: تفعيل سياسة إعداد التراب الوطني وتنظيم النسيج العمراني، وتهدف هذه السياسة إلى وضع تصور شمولي للتراب الوطني على المدى البعيد وإلى توفير وسائل تأهيل المجال وتدبيره بطريقة عقلانية. وتسعى المقاربة الجديدة في مجال إعداد التراب الوطني إلى تحقيق عدد من الأهداف من بينها إرساء إطار للتشاور والتوافق بين مختلف المتدخلين على أساس منظور بعيد المدى يأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الآنية والمستقبلية للتنمية، ومتطلبات التنمية المستديمة، محددا معالمها في إطار ميثاق ومخطط وطنيين لإعداد التراب الوطني. كما تهدف إلى التخفيف من التفاوتات الجهوية عن طريق تقريب آليات العمل وأدوات التخطيط من المستويات الترابية المعنية في إطار سياسة التنمية الجهوية و إلى التحكم في المشهد العمراني للبلاد عن طريق معالجة إشكالية التمدن السريع والمساعدة على إرساء ظروف تنمية قروية مندمجة.

السيد الرئيس،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

لقـــد نـــص الظهـــير الشـــريف المتعلق بالمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط، على إحداث لجنة لتتبع وتقيم المخطط منبثقة عن هذا المجلس، أسند مهمة تعيين أعضائها إلى السيد الوزير الأول . وتضطلع اللجنة برفع تقرير سنوي لجلالة الملك، نصره الله، حول منجزات المخطط، مع تبيان الصعوبات التي تعرقل إنجاز المشاريع، واقتراح التدابير التقويمية الملائمة.

وســـينعكس هـــذا الإجراء، بدون شك، على مستوى تدبير التنمية، من منطلق أنه يجعل من عامل الزمن عنصرا أساسيا في الاستراتيجية التنموية التي أقرتها السلطات العمومية.

ولـــن يفوتـــني في ختام كلمتي أن أعرب عن قناعتي بأن مجلسكم الموقر سيســـاهم في إغناء مشروع المخطط، من خلال نقاش هادف وبناء، يسعى إلى تعزيز حظوظ البلاد في الانتقال إلى مرحلة متميزة من مسارها التنموي.

وفقنا الله لما فيه صالح بلدنا، و جعلنا عند حسن ظن صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، أيده الله و نصره، و السلام عليكم و رحمة الله.

عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية

خطاب السيد وزير الاقتصاد و المالية
في مناقشة المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية
2000-2004 أمام مجلس المستشارين

السيد الرئيس ، السادة المستشارين المحترمين

يشرفني و يسعدني أن أتناول الكلمة أمام حضرتكم من أجل تدارس أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية للمخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004 مع التركيز على الجانب المتعلق بتمويل الاقتصاد الوطني.

و قد تم إعداد مشروع مخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2000 -2004 بناءا على توجيهات جلالة الملك الواردة في الرسالة الملكية السامية و التي وجهها جلالة الملك إلى السيد الوزير الأول، حيث أعطى جلالته الأهمية لتحقيق تنمية شاملة و متوازنة بين مختلف الجهات مع الارتقاء بالمستوى المادي و المعنوي للمواطنين وإدماج الشباب و المرأة في الأنشطة التنموية و محاربة الفقر .

إن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا من خلال وضع استراتيجية تنموية مندمجة تهدف إلى تحسين ظروف عيش المواطنين وتمكن من تسريع وتيرة النمو بواسطة إنعاش الاستثمار العمومي والخاص والتحكم في عجز الميزانية و الحفاظ على التوازنات الخارجية و تحسين تمويل الاقتصاد.

1- إنعاش الاستثمار :

من أجل تحقيق تنمية قوية ومستديمة ورفع معدل الاستثمار من 24,2 % سنة 1999 إلى حوالي 28 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2004 سيتم تشجيع الاستثمار الخاص من خلال :

- تحسين الإطار المؤسساتي عبر إحداث الوكالة الوطنية لإنعاش الاستثمارات، وتسريع مسلسل الخوصصة وتشجيع عمليات التفويت والتدبير المفوض للخدمات العمومية لصالح القطاع الخاص وذلك بوضع إطار قانوني ملائم لهذا الغرض.

- تطبيق توصيات الدراسات التي تم إنجازها حول تبسيط المساطر الإدارية.

- وضع سياسة عقارية جديدة بتوافق مع مختلف الشركاء الاقتصاديين ومراجعة الدوريات التي أنشأت اللجنتين الوزارتين المكلفتين بدراسة طلبات الفاعلين الاقتصاديين المتعلقة بميدان العقار.

وسيساهم القطاع العمومي كذلك في إنعاش الاستثمارات، ولهذا الغرض ستحسن الدولة فعالية النفقات العمومية وسترفع مستوى الاستثمار العمومي بناءا على الإصدارات من 20 مليار درهم سنة 1999 إلى 26.2 مليار درهم سنة 2004.

و سيصل المبلغ الإجمالي لاستثمارات الإدارات العمومية المبرمجة خلال فترة المخطط إلى 110,6مليار درهم على شكل إصدارات و 122.8 مليار درهم كاعتمادات مفتوحة، أي بمعدل سنوي يصل إلى 24,6 مليار درهم مقابل 16.7مليار درهم خلال 1996-1999.

و ستتوزع هذه الاستثمارات طيلة فترة المخطط على الشكل التالي :

- 22 مليار درهم لسنة 2001.
- 24 مليار درهم لسنة 2002.
- 26 مليار درهم لسنة 2003.
- 28.8 مليار درهم لسنة 2004.

و انسجاما مع السياسة الحكومية التي تعطي الأولوية لتطوير وعصرنة البنية التحتية الضرورية لإنعاش الاستثمار الخاص ولتقوية البعد الاجتماعي، ستمثل النفقات المخصصة للبنية التحتية و للقطاع الاجتماعي حوالي 40٪ من الغلاف المالي الإجمالي للاعتمادات المبرمجة في مشروع المخطط 2000-2004.

و تتوزع الاعتمادات المدرجة في المخطط الخماسي 2000-2004 على القطاعات التالية:

قطاع الموارد البشرية و التنمية الاجتماعية الذي أعطيت له الأولوية ارتفعت النسبة المخصصة له من 19.1٪ من الاعتمادات برسم الفترة 1996-1999 إلى 25.2٪ خلال الفترة 2000-2004 .

و هكذا واعتبارا للتوجهات الأساسية لإصلاح التعليم والتكوين ستنصب مجهودات الدولة في هذا المجال حول تعميم التعليم الأساسي عبر تخفيض سن التمدرس والالتزام بإجبارية هذا التعليم ، وتحسين جودته ومردوديته الداخلية ، وكذا فعالية النظام التربوي وتطوير الموارد البشرية والمادية واستغلالها الاستغلال الأمثل ، وستعمل الدولة كذلك على تطوير وتنمية التعليم الثانوي والتقني وتحسين جودته عبر توسيع شبكة التمدرس وتوسيع طاقات الاستقبال. و في هذا الإطار تم رصد 13.4 مليار درهم لقطاع التعليم خلال فترة المخطط أي 11٪ من مجموع الاعتمادات المخصصة للاستثمار.

وفي مجال الصحة سيصل إجمالي الاستثمارات خلال الخمس السنوات إلى حوالي 5.195 مليون درهم أي ما يناهز 4,2% من اعتمادات المخطط حيث ستتركز الجهود أساسا حول تعزيز البرامج الصحية والوقائية ومكافحة الأمراض وتوسيع التغطية الصحية بالمؤسسات العلاجية لاستدراك الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي.

أما فيما يخص قطاع الإسكان و الذي رصدت له 2.7 مليار درهم من اعتمادات المخطط، فإن المحاور الإستراتيجية تتمثل في:

- إعادة تحديد دور الدولة، وتركيزه في مجالات التأطير وتفعيل إنعاش القطاع ؛

- توطيد منجزات الدولة والقطاع العام في ميدان محاربة السكن الغير اللائق ؛

- مضاعفة مستوى الإنتاج المنظم والقانوني الحالي لسد الحاجيات في مجال السكن؛

- تدعيم قدرات إنتاج القطاع الخاص في مجال إنتاج السكن الاجتماعي؛

- تقويم المؤسسات العمومية لتفعيل تدخلاتها في القطاع ؛

- تحديث وتخليق الإدارة والمؤسسات العمومية من خلال الترشيد العقلاني للاستثمار وضمان الشفافية في تدبير الشأن العام .

وفي ميدان الحماية الاجتماعية سيتم التركيز على توسيع مجال التغطية ليشمل الفئات المحرومة وكذا المأجورين ضد الأمراض المهنية وفقدان العمل وحوادث الشغل، كما سيتم إحداث نظام متكامل و منسجم في هذا الميدان لتحسين جودة الخدمات المقدمة و عقلنة أساليب التسيير المالي والإداري لهيئات الاحتياط الاجتماعي.

ولضمان نجاح مجهودات محاربة آفة الأمية ، سيتم التركيز على ربط برامج محو الأمية وتعليم الكبار مع باقي الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف القطاعات الحكومية وغير الحكومية وملاءمة برامج محاربة الأمية مع الحاجيات الوظيفية للمستفيدين.

كما ستنصب جهود الحكومة على محاربة ظاهرة الفقر حيث تم في هذا الإطار تخصيص 1 مليار درهم لمحاربة هذه الآفة، كما سيتم اتخاذ عدة إجراءات وإحداث عدة آليات لهذا الغرض. وفي هذا الصدد تم إحداث وكالة التنمية الاجتماعية بهدف إنجاز عمليات وبرامج من شأنها تحسين ظروف عيش الفئات المستضعفة من السكان .

و ستتمحور التوجهات الكبرى في ميدان التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني حول تشجيع إحداث مقاولات جديدة وتنمية قدرة اليد العاملة على التكيف مع سوق العمل ودعم إحداث مناصب للشغل بالقطاع الخاص والقطاع الجمعوي وتنمية التشارك الجهوي من أجل التشغيل وتعبئة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لذلك.

و بالنسبة لقطاع التجهيزات والبنيات التحتية و الذي خصص له 14,6 % من الغلاف المالي للمخطط فيمثل قطاع التجهيز 12,5 % منه. وستنصب مجهودات الدولة في قطاع التجهيز على تنمية قطاع هندسة المياه عبر تعبئة الموارد المائية ورفع وتيرة إنجاز برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب. كما ستعمل الدولة على صيانة وتوسيع

الشبكة الطرقية وبناء موانئ جديدة وصيانة الموانئ الموجودة وتدعيم دور الأرصاد الجوية.

أما القطاعات المنتجة التي خصص لها 18,2% من الغلاف المالي للمخطط، فقد أعطى المخطط عناية خاصة للقطاع الفلاحي حيث رصدت له 14% من حجم غلاف الاستثمارات المرصود في المخطط، وذلك سعيا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذا القطاع و التي تتمثل في:

-تحسين دخل الفلاحين عبر الرفع من مردودية الأراضي الفلاحية وإدخال أساليب إنتاجية عصرية وتثمين الإنتاج الفلاحي؛

- المساهمة في ضمان الأمن الغذائي لتغطية الحاجيات الوطنية بواسطة الإنتاج المحلي؛

- إدماج القطاع الفلاحي في المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي بواسطة تشجيع تنظيم الفلاحين في جمعيات وتعاونيات وتطوير أساليب وآليات التسويق وتنويع المنافذ وتحسين الجودة وملاءمة الإنتاج الوطني مع متطلبات الأسواق الخارجية؛

- حماية الموارد الطبيعية وتأمين إمكانيات الإنتاج عبر تشجيع عمليات حماية وتثمين الموارد الطبيعية للبلاد بطرق وأساليب تضمن تنمية مستديمة.

و إضافة إلى استثمارات الدولة هناك استثمارات عمومية أخرى سيتم إنجازها من طرف المؤسسات العمومية و مصالح الدولة المسيرة بشكل مستقل و الجماعات المحلية وأخرى ممولة من الحسابات الخصوصية

للخزينة(بما فيها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية). وهكذا سيبلغ مجهود الاستثمار الذي سيحققه القطاع العام خلال فترة المخطط أكثر من 250 مليار درهم.

و ستحقق المؤسسات العمومية حوالي 100 مليار درهم من الاستثمارات خلال الفترة 2000-2004 منها 80٪ ستخصص لتنمية القطاعات الإنتاجية و تقوية البنيات التحتية.

و بالنسبة للجماعات المحلية ستبلغ الاعتمادات المخصصة للاستثمار 26 مليار درهم، يخصص نصفها لتنمية البنيات التحتية و ثلثها للقطاعات الاجتماعية.

أما موارد صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والمخصصة لتمويل استثمارات عمومية إضافية فستعطى الأولوية في توزيعها للسكن الاجتماعي وبرنامج الطرق السيارة و تهيئة المناطق الصناعية وتمويل الأقطاب السياحية و تطوير تكنولوجيا الإعلاميات و تقوية البنيات التحتية الثقافية والرياضية. وفي هذا الإطار ولضمان استمرار هذا الصندوق و دعم دوره الفعال الهام في إنعاش الاستثمار، سيتم تعزيز موارده من عائدات الخوصصة.

2- التحكم في عجز الميزانية :

ستواصل السلطات العمومية سياسة تخفيض عجز الميزانية و ذلك مع تدعيم مجهود استثمار الدولة و هو الأمر الذي يتطلب إصلاحا جذريا

لهيكلة الميزانية لجعلها أداة فعالة في خدمة النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية.

و يعد التحكم في عجز الميزانية وحده الكفيل بكبح تنامي الاستدانة عموما والاستدانة الداخلية للخزينة خصوصا و أيضا تقليص الضغط على معدلات الفائدة.و يهدف المخطط في هذا الإطار إلى تخفيض عجز الميزانية لضمان موارد مالية أكبر للقطاع الخاص وتخفيف عبء الدين العمومي.

إن تحقيق هذا الهدف يستوجب تدعيم الادخار العمومي الذي يجب أن يرتفع خلال هذه الفترة بنقطتين من الناتج الداخلي الخام و ذلك من أجل تغطية جزء كبير من استثمارات الدولة.

و لهذا الغرض أصبح ضروريا اتخاذ تدابير لمواجهة انخفاض الموارد الجمركية في أفق التفكيك الجمركي و انخفاض الموارد غير الجبائية نتيجة للخوصصة ولعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري.

و ستعطي هذه التدابير الأولوية لتقليص العجز الهيكلي للميزانية عبر تثبيت الضغط الضريبي في المستوى المسجل سنة 1999-2000 و ترشيد نفقات الدولة وتقليصها بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال فترة 2000-2004.

و نظراً لهذه الاعتبارات، ستتخذ مجموعة من التدابير تهدف إلى تحسين الموارد وضبط تطور النفقات.

لهيكلة الميزانية لجعلها أداة فعالة في خدمة النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية.

و يعد التحكم في عجز الميزانية وحده الكفيل بكبح تنامي الاستدانة عموما والاستدانة الداخلية للخزينة خصوصا و أيضا تقليص الضغط على معدلات الفائدة.و يهدف المخطط في هذا الإطار إلى تخفيض عجز الميزانية لضمان موارد مالية أكبر للقطاع الخاص وتخفيف عبء الدين العمومي.

إن تحقيق هذا الهدف يستوجب تدعيم الادخار العمومي الذي يجب أن يرتفع خلال هذه الفترة بنقطتين من الناتج الداخلي الخام و ذلك من أجل تغطية جزء كبير من استثمارات الدولة.

و لهذا الغرض أصبح ضروريا اتخاذ تدابير لمواجهة انخفاض الموارد الجمركية في أفق التفكيك الجمركي و انخفاض الموارد غير الجبائية نتيجة للخوصصة ولعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري.

و ستعطي هذه التدابير الأولوية لتقليص العجز الهيكلي للميزانية عبر تثبيت الضغط الضريبي في المستوى المسجل سنة 1999-2000 و ترشيد نفقات الدولة وتقليصها بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال فترة 2000-2004.

و نظراً لهذه الاعتبارات، ستتخذ مجموعة من التدابير تهدف إلى تحسين الموارد وضبط تطور النفقات.

و هكذا سيتم اتخاذ الإجراءات التالية بالنسبة للموارد :

- تحديث النظام الضريبي و تبسيطه و مراجعة الإستثناءات والإعفاءات، و توسيع الوعاء الضريبي و محاربة الغش و التهرب الضريبيين و تحديث الإدارة الضريبية ودعم آليات المراقبة و كذا ضمان أكبر قدر من الشفافية في المعاملات التجارية.

- إصلاح المقتضيات الجمركية عبر إصلاح الرسوم و تدعيم محاربة الغش التجاري والتهريب.

- تقوية الموارد غير الجبائية و خصوصا تحسين تحصيل موارد الخدمات العمومية وعائدات الخوصصة و التفويت و كذا تحسين مساهمة المؤسسات العمومية في ميزانية الدولة.

- تطوير آليات التوقع الخاصة بالموارد و تقييم تأثيرات التدابير المتخذة و ذلك لدعم التوازن الاقتصادي لقانون المالية.

و موازاة مع التدابير المرتبطة بالموارد، أصبح ضروريا نهج سياسة ترشيد النفقات وبرمجتها على عدة سنوات، و تتعلق الإصلاحات الهيكلية المتخذة للتخفيف من عبء النفقات العادية بـ :

- التحكم في تطور كتلة الأجور و في مستوى نفقات الدولة و التي تشكل الممر الضروري لتطهير المالية العمومية، و هكذا فبالرغم من نتائج الحوار الاجتماعي وعلى الخصوص تعميم الترقية الداخلية خارج نظام الحصص و ترسيم المؤقتين، ستنخفض كتلة الأجور من

11.9٪ إلى حوالي 10.7٪ من الناتج الداخلي الخام بين 2000 و 2004 .

- دعم البعد الاجتماعي للميزانية عبر إعادة توزيع نفقات المقاصة على الفئات المتضررة وتوظيفها على شكل استثمارات لصالح السكان المحتاجين والمناطق المتضررة.

- ترشيد تحويلات الدولة لفائدة المؤسسات العمومية و ذلك بتقليصها تدريجيا نسبة إلى الناتج الداخلي الخام مع الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة. و هو ما يتطلب مواصلة إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف تحسين تدبيرها و فعاليتها.

- المساهمة التدريجية للمستفيدين من خدمات الإدارة العمومية في تمويل الخدمات المقدمة مع إيلاء عناية خاصة للفئات المتضررة.

- تطبيق رؤية مندمجة لمراقبة النفقات العمومية قصد إدخال مرونة في تدبير القروض وتحسين المراقبة.

- عقلنة الاستثمارات العمومية مع إعطاء الأولوية للاستثمارات الاجتماعية الأساسية واختيار المشاريع الاستثمارية ذات المر دودية الاقتصادية و الاجتماعية العالية.

- تأهيل الهياكل الإدارية المكلفة بإنجاز البرامج ذات الأولوية و تعميم قاعدة تقييم النتائج بالنسبة لكل البرامج بما فيها التي لا يشملها التمويل الأجنبي.

- اعتماد ثقافة جديدة ترتكز على الترشيد فيما يخص تدبير الأموال العمومية و على الجودة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة.

3- دعم التوازن الخارجي :

يرمي المخطط إلى التحكم في العجز الجاري لميزان الأداءات في حدود نقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام، و تعزيز موجودات الصرف لتغطية خمسة أشهر و نصف من واردات السلع و الخدمات الخارجية و ذلك لبداية الخروج من اقتصاد الاستدانة.

و يفترض التحكم في عجز الحساب الجاري استمرار انتعاش النشاط الاقتصادي لدى شركائنا الأوربيين و انخفاض سعر برميل النفط من 24,5 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 22 دولار سنة 2001 لكي يستقر في أقل من 20 دولار ابتداءً من 2002، هذا فضلاً عن وجود ظرفية دولية مشجعة لصادراتنا من الفوسفاط ومشتقاته.

و هكذا و لتحقيق أهداف المخطط على مستوى المبادلات الخارجية، سيتم اتخاذ التدابير التالية :

- تدعيم سياسة إنعاش الصادرات وذلك بواسطة تطوير العرض القابل للتصدير وتنويع الأسواق وإصلاح الإطار المؤسساتي للإنعاش الاقتصادي و ذلك بهدف الرفع من معدل نمو الصادرات بما يفوق 8 % في السنة.

- تحسين تنافسية القطاع السياحي من أجل الوصول إلى 4 ملايين سائح سنة 2004 وهو ما سيمكن من رفع عائدات الأسفار ب 8 % في السنة.

- نهج استراتيجية جديدة تجاه الجالية المغربية المقيمة بالخارج خصوصا عبر إحداث مرصد للهجرة وتقوية الروابط مع هذه الجالية وتحسيسها بأهمية فرص الاستثمار المتاحة بالمغرب.

- مواصلة التدبير النشيط للمديونية الخارجية بشكل يقلص من عبئها بنقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام ما بين 2000 و 2004.

- وضع استراتيجية مبتكرة لتطوير الاستثمارات الخارجية تمكن من تحسين جلب رؤوس الأموال الأجنبية وتحقيق أكثر من مليار دولار سنوياً من الاستثمارات الأجنبية.

4- تحسين تمويل الاقتصاد :

إن القطاع المالي مدعو للقيام بدور أساسي في تحقيق أهداف المخطط خصوصا عبر منحه الآليات الضرورية للفاعلين الاقتصاديين لتمويل الاستثمار بواسطة توزيع فعال للموارد وتطوير آليات بديلة للتمويل.

و لتفعيل الاستثمار الخاص يتعين أن يخصص له التمويل اللازم من طرف مؤسسات القرض ، ولهذا الغرض يتوخى الرفع من القروض الموجهة للاقتصاد بأكثر من 15 مليار درهم كمعدل سنوي خلال فترة المخطط

لتصل إلى أكثر من 60% سنة 2004. و يرجع هذا التطور إلى تقليص الديون على الخزينة نتيجة التحكم في عجز الميزانية.

و بالإضافة إلى التمويل البنكي يعد تنويع مصادر تمويل الاقتصاد أيضا شرطا أساسيا لإنجاز الاستثمارات.

و لتحسين تمويل الاقتصاد تعتزم الحكومة القيام بالإجراءات التالية :

- تدعيم التنافسية البنكية و مواصلة سياسة تخفيض سعر الفائدة و ذلك بهدف تحسين ظروف التمويل البنكي.

- تدعيم الشفافية و مراقبة مؤسسات القرض بهدف جعل هذا القطاع بمنأى عن التقلبات المفاجئة.

- إنعاش دور السوق المالي و النقدي كأدوات لتمويل الاستثمار. ولتوسيع ولوج فاعلين جدد في سوق البورصة سيتم تخفيف شروط قبول المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات ذات الامتياز أوالتي تقوم بإنجاز مشاريع البنيات التحتية.

- تدعيم شفافية و سيولة و أمان الاستثمارات في القيم المنقولة.

- تحسين شروط تمويل الخزينة عبر تفعيل السوق الأولي و الثانوي والتدبير النشيط للمديونية الخارجية.

- نهج استراتيجية لتعبئة التمويل الخارجي بهدف تغطية الخصاص الذي تعرفه أدوات التمويل الداخلية و تعديل الاتجاه الحالي للتحويلات الصافية السلبية.

تلكم هي، حضرات السادة المستشارين المحترمين، بعض المحاور الكبرى لأهداف المخطط الخماسي 2000-2004 و للمبادرات والإجراءات المزمع اتخاذها على الصعيدين الاقتصادي و المالي لتحقيق هذه الأهداف. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

التعديلات المقترحة

على المشروع

مقدمة من طرف فرق الاتحاد الدستوري

28 JUIL 2000

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

فريق الاتحاد الدستوري

185 /00

إلى

السيد رئيس لجنة المالية

الموضوع: التعديلات المقترحة من طرف فريق الاتحاد الدستوري بخصوص مشروع قانون رقم 34-00 المتعلق بالمخطط الخماسي .

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أحيل على سيادتكم المحترمة التعديلات المقترحة من طرف فريق الاتحاد الدستوري بخصوص مشروع قانون رقم 34-00 المتعلق بالمخطط الخماسي راجيا من سيادتكم إحالته على اللجنة المختصة.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

إمضاء رئيس الفريق

قطاع التعليم الجامعي

الصفحة 236 من الجزء لأول

نص التعديل

- إحداث نواة جامعية بإقليم الناضور

ملاحظة

البحث عن موارد مالية لتمويل هذا المشاريع

قطاع الشبيبة والرياضة

الصفحة 238 من الجزء الأول

نص التعديل

- إحداث مركب رياضي بمكناس
- إحداث ودعم وتجهيز وتأطير المنشآت الرياضية في المجالات الحضرية والقروية

ملاحظة

البحث عن موارد مالية لتمويل هذه المشاريع

قطاع الصحة

الصفحة 239 من الجزء الأول

نص التعديل المقترح

- إحداث مستشفيات الجامعية بالمدن التالية:

العيون

مراكش

ملاحظة

البحث عن موارد مالية لتمويل هذين المشروعين

قطاع التنمية الثقافية

الصفحة 239 من الجزء الأول

- إحداث ودعم الخزانات الموجودة بالجماعات الحضرية والقروية
- إحداث مسرح كبير بالدار البيضاء

ملاحظات

البحث عن موارد مالية لتمويل هذه المشاريع

قطاع التعاون الوطني

الصفحة 241 من الجزء الأول

- تعميم مراكز التربية والتكوين ومراكز التربية بالتدرج ومشـــاريع مقاومـــة ســـوء التغذية لذا الأطفال الصغار والأمهات بالجماعات القروية الفقيرة.

ملاحظات

البحث عن موارد مالية لتمويل هذه المشاريع

قطاع الفلاحة

الصفحة 243 من الجزء الأول

نص التعديل

- برمجة سقي أراضي الشاوية
- سقي أراضي الشاوية وأراضي إقليم خريبكة من سد الوحدة وسد دشـــــر الـــواد ووادي سبو

ملاحظات

البحث عن موارد مالية لتمويل هذه المشاريع

قطاع الصيد البحري

الصفحة 244 من الجزء الأول

نص التعديل

- إحداث قرى للصيادين بآسفي
- تعميم بناء أحواض للإغاثة

ملاحظات

البحث عن موارد مالية لتمويل هذه المشاريع

قطاع المياه والغابات

الصفحة 244 من الجزء الأول

نص التعديل

تحديد الملك الغابوي

إعاد تشجير:

-غابة البلوط

-غابة أركانة

-غابة الطلح

-مناطق الحلفاء

وذلك من اجل الحد من ظاهرة التصحر وانجراف التربة وإنجاز الأحزمة الوقائية المرتبطة بالواجهة المتوسطية والأطلسية وتشجير الأحواض المائية الكبرى والصغرى والمتوسطة.

ملاحظات

البحث عن موارد مالية لتمويل هذه المشاريع

قطاع الطاقة والمعادن

الصفحة 245 من الجزء الأول

– رفع وثيرة تغطية المناطق القروية بالكهرباء من 1500 إلى 3000 قرية

ملاحظات

البحث عن موارد مالية لتمويل هذه المشاريع

قطاع الصناعة والتجارة

الصفحة 245 من الجزء الأول

نص التعديل

– تعميم برنامج المناطق الصناعية على مجموع الجهات

ملاحظات

البحث عن موارد مالية لتمويل هذه المشاريع

قطاع التجهيز

الصفحة 247 من الجزء الأول

نص التعديل

- الشروع في تنفيذ الربط القاري المغرب- أوربا
- بناء السدود التلية:
  أ- سد غدات
  ب- سد الزات
  ت- سد غيغاية على وادي غيغاية
- هيكلة الطريق سيار بين الراشيدية ومكناس
- جر المياه من وادي أم الربيع لسقي أراضي الشاوية

ملاحظات

البحث عن موارد مالية لتمويل هذه المشاريع

قطاع النقل والملاحة

الصفحة 248 من الجزء الأول

التعديل المقترح

- تعميم تثنية السكة الحديدية

ملاحظات

البحث عن موارد مالية لتمويل هذه المشاريع

قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني

الصفحة 249 من الجزء لأول

- إعداد التصاميم الجهوية
- وضع تصاميم التهيئة لإنقاذ كل المدن العتيقة

ملاحظات

البحث عن موارد مالية لتمويل هذه المشاريع

28 يونيو 2000

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

فريق الاتحاد الدستوري

استدراك

السيد رئيس لجنة المالية

الموضوع: تعديل على مشروع قانون رقم 37-00 المتعلق بالمخطط الخماسي .

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أحيل على سيادتكم المحترمة التعديل التالي لضمه لمجموعة التعديلات التي تقدم بها فريقنا بخصوص مشروع قانون رقم 37-00 المتعلق بالمخطط الخماسي.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

إمضاء : رئيس الفريق

مجلس المستشارين
فريق الاتحاد الدستوري

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

الرباط، في 28 يونيو 2000

اقتراح تعديل على مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000 - 2004 (مشروع قانون المصادقة رقم 37.00)

الجزء الاول

- الباب الثاني .....

- الفرع الثاني .....

- ثالثا : التنمية القروية وتقليص الفوارق الجهوية :

ص 114 بعد السطر 15 (أي بعد الفقرة : "وضع آليات لدعم (إلى) الجهوية والمحلية"؛) تضاف فقرة أخرى كالتالي :

"- تحقيق زيادة تصاعدية في مداخيل الجهات من الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل في حدود 1% كل سنة للوصول الى نسبة 5% عند نهاية العمل بالمخطط".